الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٦١

الاثنين، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غونزاليث فرانكو (باراغواي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٠٥.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي اللجوء السوريين

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ السيد فيليبو غراندي على انتخاب الجمعية العامة له يوم الأربعاء الماضي بصفته مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وأتمنى له النجاح في مسعاه الجديد وأؤكد من جديد على استعداد البرازيل لمواصلة حوارها وتعاونها السلس مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وإلى جانب الوكالات والمنظمات أخرى، ما فتئ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يضطلع بدور محوري في مساعدة الملايين من الأشخاص المحتاجين في سياق أزمة للاجئين لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية. وفي مواجهة ذلك التحدي الهائل، ظلت قيادة السيد أنطونيو غوتيريس تكتسي أهمية بالغة، وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لجهوده الدؤوبة وتفانيه خلال السنوات العشر الماضية لقضية اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص عديمي الجنسية.

وبالنظر إلى ضخامة الأزمة الراهنة، من الضروري للمجتمع الدولي برمته توفير الحماية لمن هم بحاجة إليها، بروح من التضامن والتعاون. وترحب البرازيل بالجهود التي تبذلها البلدان المضيفة في سياق الأزمة السورية. فقبول الدول المجاورة لسوريا بسخاء لأكثر من ٤ ملايين من اللاجئين جدير بأصدق تقديرنا وأعمقه. ونتفق مع المفوض السامي على أن بلدان الخط الأمامي التي تتحمل وطأة أزمة اللاجئين في الشرق الأوسط تستحق إيلائها الاعتبار والدعم الخاصين. وتشكل الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، التي تهدف إلى بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل فيما بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين، أداة هامة لحماية

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

اللاجئين ولتعزيز الحلول الدائمة في تلك البلدان على السواء. كما نحيط علما مع التقدير بالتدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باستقبال اللاجئين من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد. وستظل معالجة الحالة المأساوية لمن يخاطرون بحياتهم من أجل الوصول إلى الشواطئ الأوروبية تتطلب قطع التزام قوي من الدول والمؤسسات الأوروبية.

وما فتئت البرازيل، من جانبها، تسهم، في حدود إمكاناتها، في الاستجابة الإنسانية العالمية للتشريد القسري الجماعي. ومنذ عام ٢٠١٣، ظلت القنصليات البرازيلية في الشرق الأوسط تصدر تأشيرات خاصة في إطار إجراءات مبسطة للأشخاص المتضررين من النزاع السوري من أجل السفر إلى البرازيل، حيث يمكنهم تقديم طلب للجوء. وعلى ذلك الأساس، تم الاعتراف رسميا بأكثر من ٢ ٢٠٠ سوري باعتبارهم لاجئين في البرازيل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وقعت حكومة البرازيل والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين على اتفاق لتعزيز التعاون وإضفاء الطابع الرسمي عليه لجعل تلك الآلية أكثر كفاءة وأمنا، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرة في الأردن ولبنان وتركيا. وبدأت أنشطة التعاون بالفعل، ونتوقع لشراكتنا مع المفوضية السامية للاجئين أن تمكن المزيد من السوريين من إيجاد مأوى جديد في الأرض البرازيلية.

وعلى الصعيد الإقليمي، استضافت البرازيل اجتماعا وزاريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان كارتاخينا بشأن اللاجئين، اعتمدت خلاله خطة عمل لتعزيز الحماية وتنسيق السياسات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، ومن ثم تحسين إطارنا الإقليمي لحماية اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص عديمي الجنسية.

وشعر العالم بالصدمة من الهجمات الإرهابية الفظيعة التي ارتكبت مؤخرا في فرنسا وكينيا ومصر وتركيا ونيجيريا ولبنان، ويوم الجمعة الماضي، في مالي. وتدين البرازيل تلك الأعمال الهمجية بأقوى العبارات الممكنة وتؤكد مجددا على رفضها القاطع لأي شكل من أشكال الإرهاب، بغض النظر عن دوافعه.

وينبغي ألا ندع أزمة اللاجئين تصبح ذريعة للسياسات التقييدية، وينبغي ألا نسمح للإرهاب بفرض قيود على الجهود الرامية إلى توفير المأوى للناس الذين شردوا قسرا بسبب الحرب وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية.

ومن المهم للغاية الحفاظ على سلامة نظام اللجوء. إن الإرهابيين لا يحق لهم اللجوء. واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين واضحة جدا في هذا الصدد، بحيث أنها تستبعد من نطاقها بصورة كاملة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خطيرة. ويجب أن نضع في الاعتبار أن الغالبية العظمى من القادمين إلى أوروبا يفرون من الاضطهاد أو من آثار النزاع التي تهدد حياتهم. وفي عدة حالات، يحاولون الهروب من الجماعات ذاتها المسؤولة عن مثل تلك المآسي التي شهدتها باريس وبيروت ويولا.

وسيكون من الضروري بالنسبة لنا جميعا في مواجهة الإرهاب واليأس، أن نجدد التزامنا بالقيم الأساسية وراء تأسيس الأمم المتحدة، وقبل كل شيء التزامنا بإنسانيتنا. ولن يكون إغلاق الأبواب خيارا من الخيارات.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به السيد فالي دي أليميدا يوم الجمعة الماضي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59). وأود الآن أن أدلي ببضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب تماماً والتي يكتسي موضوعها أهمية عالمية. وهناك في الوقت الراهن ما يزيد على ٦٠ مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم، نصفهم من الأطفال. وقد عبر

ما يقرب من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص البحر الأبيض المتوسط منذ بداية العام؛ سُجلت من بينهم أكثر من ٣ ٤٠٠ حالة وفاة. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إحصاءات مقلقة لتبيّن أن الوافدين من سورية وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع المسلح، يمثلون مشكلة إنسانية خطيرة. وترتبط الزيادة في عدد اللاجئين ارتباطا وثيقا بالبيئة الأمنية غير المستقرة وانتشار النزاعات في جميع أنحاء العالم. ومنذ بداية العام، أخذ عدد تدفقات الهجرة إلى أوروبا في الازدياد بشكل يومي، وهو يمتحن قدرتنا على مساعدة أولئك الذين يفرون من العنف والبحث عن مأوى. وتمثل تدفقات الهجرة تلك، تحديا يجب أن يظل في صدارة جدول أعمالنا السياسي. وبالنظر إلى آثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فمن الضروري أن نعمل معا لتحديد وتنفيذ الآليات المناسبة. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل جديد، لأنه لا يمكن لأي بلد أن يحل بمفرده مشكلة أصبحت دولية.

وتشتد الحاجة لهذا النهج في حالة سورية. والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عنصر أساسي لأي حل لهذه الحالة. فالخبرة التي اكتسبتها المفوضية على مدى ما يقرب من ٦٥ عاما من النشاط يعطيها الدراية اللازمة فيما يتعلق بالحماية المؤقتة وتحقيق الاندماج الاجتماعي. وللأسف، لم يعد هذا كافياً. ومن أجل إدارة تحديات الانتقال العالمي، نحن بحاجة إلى تقاسم منصف للمسؤوليات وإلى مزيد من التعاون بشأن سياسات الهجرة. وفي هذا الصدد، قدم مؤتمر قمة فاليتا إمكانية واقعية لإجراء حوار موسع بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في القارة الأفريقية. وأود فقط أن أضيف أن رومانيا قد شددت على أهمية الاستجابة المشتركة التي ستكون فيها مساهمة شركائنا في أفريقيا أمرا حيويا إذا أردنا وضع حد للهجرة غير القانونية، وتعزيز اعتماد وتنفيذ اتفاقات السماح بالدخول وتحسين عملية صنع القرار القانوني من أجل مواصلة السير على طريق التنمية.

أود أن أؤكد مجددا على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لجميع المهاجرين، وفقا للمعاهدات الدولية. وبناء على ذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص لعلاج النساء والأطفال المتضررين من الأزمات وضحايا الاتجار بالبشر أو سوء المعاملة، وإعادة إدماجهم. وقد أنشأت رومانيا في عام ٢٠٠٨، مركز العبور لحالات الطوارئ في تيميشوارا بدعم من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. والمركز هو الأول من نوعه الذي أنشئ في العالم، ويشهد على جدواه، عدد اللاجئين الذي تجاوز الـ ١ ٧٠٠ لاجئ الذين دخلوا أبوابه منذ إنشائه. ويشارك بلدي مشاركة فعالة مع شركائه في الاتحاد الأوروبي في البحث عن حلول للتحديات غير المسبوقة التي نواجهها حاليا، بروح من التضامن والمسؤولية المشتركة. كما نشارك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تخفيف المعاناة الناجمة عن الحالة الإنسانية. وعلى هذا الأساس، زادت رومانيا من مساهمتها في ميزانية المفوضية، وميزانية برنامج الأغذية العالمي. وفي الوقت نفسه، نواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين السوريين على الصعيد الثنائي، ومن خلال برامج الأمم المتحدة المحددة، مع إيلاء اهتمام خاص لمخيمات اللاجئين في الأردن.

فقد علمنا خلال المناقشة غير الرسمية يوم الخميس الماضي، أنه بينما كان ١٢ في المائة من سكان الكوكب يعيشون في مناطق النزاع عام ٢٠٠٠، وصلت الإحصاءات اليوم إلى ٤٣ في المائة، وبحلول عام ٢٠٣٠ ستكون ٧٠ في المائة. ومن الضروري قطعا أن يتم إيقاف تلك الدوامة. ومن أجل حشد المزيد من الموارد لإدارة الأزمة الإنسانية في سورية، أعلن الأمين العام عن مؤتمر دولي تقرر عقده في لندن في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. كما أعلن عن اجتماع رفيع المستوى بشأن

المهاجرين واللاجئين، وقد تقرر عقده في أيلول/سبتمبر القادم في نيويورك. وهذه مبادرات ممتازة يمكنها أن تسهم في حل الأسباب الجذرية للتحدي الماثل أمامنا. وفي نفس الوقت، من الضروري على المدى الطويل،كفالة التنمية المستدامة في البلدان المعنية، لأن حل المشكلة لا يتمثل في زيادة عدد الجهات المانحة، بل في تقليص عدد طلبات المساعدة. مرة أخرى، في هذا الصدد، فإن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) يمكن أن يُحدث تغييرا.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة وعلى إعطاء هذه المسألة ما تستحقه من الاهتمام. كما أود أن أشكر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إحاطته الإعلامية (انظر A/70/PV.59).

في البداية، يود وفد بلدي أن يشيد بقيادة السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي ضمِنت توجيهاته، التي امتدت لأكثر من ١٠ سنوات، إيلاء الاهتمام اللازم لمصالح اللاجئين. كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بانتخاب السيد فيليبو غراندي، بوصفه المفوض السامي المقبل للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأؤكد له دعمنا الكامل. ونحن على ثقة بأن الخبرة الواسعة والفهم العميق اللذين سيجلبهما لهذه المهمة سيكونان مفيدين للغاية في التعامل مع أزمات اللاجئين بطريقة إنسانية وكريمة.

وقد أشار المفوض السامي لشؤون اللاجئين إلى أن الأرقام منذ الحرب العالمية الثانية لم تكن أبدا مذهلة كما هي الآن، مع وجود نحو ٦٠ مليون شخص شردوا نتيجة للحرب والاضطهاد. وهناك تقريبا ٢٠ مليون لاجئ، أكثر من نصفهم أطفال. ولا يقل إثارة للمشاعر عن ذلك الأرواح الـ ٣٠٠ ٤ التي فقدت عندما كان الناس يعبرون البحر المتوسط العام الماضي، والأرواح الـ ٥١١ ٣ التي فقدت هذا العام. ويعد البحر الأبيض المتوسط بحق أخطر المعابر الحدودية في العالم اليوم. وفي حقيقة الأمر أيضا أن أزمة اللاجئين قد تبقى معنا لبعض الوقت. إنها حقا أزمة إنسانية ذات أبعاد استثنائية. وسيكون للآثار الأخلاقية المترتبة على الطريقة التي يمكننا بها التعامل معها، نفس القدر من الأهمية. ويتعين علينا التعامل مع مسألة اللاجئين وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. ومن أجل وضع الأمور في نصابها، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على البيان الذي أدلى به المفوض السامي لشؤون اللاجئين، الذي قدمه في ٤ أيلول/سبتمبر.

> ”هذه أزمة لاجئين في المقام الأول، وليست مجرد ظاهرة هجرة. فالأغلبية الساحقة ممن يصلون إلى اليونان يأتون من مناطق نزاع مثل سورية أو العراق أو أفغانستان، وهم ببساطة يفرون خوفا على حياتهم. ويستحق جميع الأشخاص الذين ينتقلون في ظل هذه الظروف المأساوية أن تحترم حقوقهم الإنسانية وكرامتهم احتراما تاما، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. غير أنه لا يمكننا أن ننسى المسؤولية الخاصة التي تتحملها جميع الدول تجاه اللاجئين، وفقا للقانون الدولي.“

إن إنقاذ الأرواح وتوفير الحماية والحفاظ على كرامة الإنسان، لا يمكن إلا أن تكون أولوية أولى. فهناك ضرورة للإبقاء على الحدود مفتوحة وليس إغلاقها. ونحن أيضا بحاجة إلى الاعتراف بأن الوفيات المأساوية التي تحدث في البحر سببها الافتقار إلى المرور الآمن. فلو كانت الطرق البرية متوفرة، لما اضطر طالبو اللجوء لركوب البحر. ونحن بحاجة أيضا إلى الامتناع عن الميل إلى الحد من الفوائد المتاحة لملتمسي اللجوء بغرض ثنيهم عن التماس العون. ومن المهم أيضا ألا نستخدم عبارات العنصرية وكراهية الأجانب.

وقد وفرت بلدان المنطقة المأوى لأكثر من ٤ مليون لاجئ من سورية. وهم يشكلون بالفعل نسبة كبيرة من السكان في تلك البلدان. وعلى الرغم من أن تلك البلدان تستضيف الجزء الأكبر من اللاجئين، إلا أنه لم يتم تقييم مساهماتها بالقيمة النقدية. ولذلك، فهناك ميل إلى عدم إعطاء هذه المساهمات ما تستحقه من تقدير. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدرك الحاجة إلى دعم من يتحملون العبء الأكبر. ويجب عليه أن يكافئ تضامن وضيافة وتعاطف بلدان المنطقة بشراكات عالمية.

وعندما ننظر إلى استضافة الدول المانحة للاجئين، فإننا نفهم أن بعض الدول تعتبر ذلك الدعم للاجئين بمثابة مساعدة إنمائية رسمية. كما أن بعض الدول تخفض ميزانياتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بحوالي ٢٠ في المائة لمقابلة التكاليف التي تتكبدها في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. ونحن نعلم أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تسمح بذلك. وقد يكون هذا موضوع يمكن أن تنظر فيه الجمعية العامة.

وأود أن أقول بضع كلمات عن مجلس الأمن وقراره ٢٢٤٠ (٢٠١٥). فلا يكون المرء مخطئا إذا استخلص من قراءته للقرار بأن الذين يخاطرون بحياتهم بعبور البحر الأبيض المتوسط إنما يقومون بذلك طمعا في تحقيق مكاسب مالية، لا فرارا من الاضطهاد والموت. ويقودنا القرار إلى الاعتقاد بأن الزوارق التي يستخدمونها، تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين؛ ولذلك، يلزم مصادرتها وتدميرها. بالنسبة لنا، يبدو أن المجلس قد أصدر مرسوما بأنه لا يمكن للناس الفرار للنجاة بحياتهم ما لم يستخدموا سفنا ذات صلاحية تفي بمعايير االمنظمة البحرية الدولية. هل هذا هو المقصود بالحق في الحماية؟ ويكون المجلس قد أكسب شرعية لاستجابة تمثل تحديا أخلاقيا بدرجة غير عادية، بتعامله مع تنقلات اللاجئين من منظور أمني.

ومن المفارقات أن الأزمة أصلا أنشأها المجلس، بعدم وفائه بمسؤولياته التي أولتها إليه غالبية الأعضاء بإيجاد حل سياسي للنزاع. فالحاجة إلى الإصلاح غنية عن البيان.

إن إقامة الأسوار لإبقاء اللاجئين بعيدا، يقوض مفهوم الإنسانية المشتركة ومفهوم الأمم المتحدة. ولكننا نرى أيضا بعض البلدان المستقبلة تظهر تعاطفا ورحمة. ونأمل في أن تحدد تلك البلدان المستقبلة الاستجابة الدولية. وبذلك تكون قد برهنت على التزامنا نحو المنظمة.

السيد ميندونسا إمورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة جيدة التوقيت.

تؤيد البرتغال وجهات النظر التي أعرب عنها المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59)

يؤكد إدراج هذا البند الجديد في جدول أعمال الجمعية العامة أنه لا يمكن لدولة بمفردها التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة الدولية. ويتطلب تزايد عدد الأشخاص الذين يجبرون كل يوم على ترك بلدانهم، تفكيرا شاملا من المجتمع الدولي حول نهج جديد لمعالجة أزمة المهاجرين واللاجئين الراهنة. إن الهجرة تحد عالمي فعلي يتطلب استجابة جماعية. ويدعو نطاق أزمة الهجرة غير المسبوق إلى وضع سياسات شاملة ومتكاملة ومتضافرة. ويجب أن يتأسس أي نهج على احترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويستند على التضامن والملكية والمسؤولية المشتركة. وفي اعتقادنا لا يمكن تحقيق نتائج إيجابية إلا عن طريق تعزيز التعاون والشراكات الفعالة فيما بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، لا سيما بمشاركة المنظمات الدولية والإقليمية.

وفي الآونة الأخيرة، اجتمع القادة الأوروبيون والأفارقة في فاليتا في جهد مشترك لإيجاد حلول مشتركة للتصدي

للتحديات التي يشكلها الازدياد الكبير في تدفقات اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين غير القانونيين في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد جرى النظر في جميع جوانب الهجرة، بروح شراكة حقيقية. وقد اتفقنا جماعيا على اتخاذ تدابير ملموسة وعملية ونتطلع إلى تنفيذها بسرعة.

وستواصل البرتغال الاضطلاع بمسؤولياتها. وقد ظللنا نشارك بنشاط في مبادرات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك الشراكة من أجل التنقل والخطط المشتركة للهجرة والتنقل. وكانت مسألة الهجرة كذلك من بين أولوياتنا في إطار حوار ٥+٥ بشأن الهجرة في غرب البحر المتوسط، الذي يجمع بلدان جانبي البحر المتوسط. وقد شاركنا في تأسيس عملية الخرطوم، وحاليا تشارك البرتغال في رئاسة اللجنة التوجيهية لعملية الرباط. إن تعزيز شراكة قوية بين أوروبا وأفريقيا أولوية طويلة الأمد بالنسبة لبلدي.

وعلاوة على ذلك، فإن البرتغال ملتزمة أيضا بتحمل مسؤولياتها تجاه من يلتمسون الحماية، ولا سيما ملتمسي اللجوء السوريين. وقد استقبلنا مؤخرا جدا مجموعة من اللاجئين السوريين الذين فروا من بلدهم وطلبوا الحماية في أحد بلدان المنطقة، مصر. وحتى قبل الاعتراف بأهمية الحصول على التعليم للطلاب من البلدان الهشة وبلدان النزاعات، دعمت البرتغال مبادرة الرئيس السابق جورج سامبايو، المنتدى العالمي للطلبة السوريين، وستواصل دعم الجهود الرامية إلى وضع آلية للاستجابة السريعة للتعليم العالي في حالات الطوارئ.

إن عواقب هذه الأزمة الإنسانية لا يمكن التنبؤ بها. ويجب أن تكون استجابتنا الجماعية سريعة وحازمة، ويجب أن نركز أعمالنا المتضافرة على تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. إن إدارة تدفقات المهاجرين بكفاءة وتحقيق الأمن للمهاجرين واللاجئين وكذلك للمجتمعات المضيفة تكتسي أهمية قصوى. ويمكن أن يصبح الخوف عائقا رئيسيا وسط السكان، ويجب التغلب عليه من خلال التدابير الأمنية الكافية.

وفي نفس الوقت، يجب أن يظل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على رأس جدول أعمالنا. ويجب أن يظل التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) أولوية بالنسبة لنا جميعا، وكذلك تعزيز الحلول السياسية اللازمة على وجه السرعة للنزاعات الجارية في الشرق الأوسط وفي أفريقيا. إن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز أحدهما الآخر. ولا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر. وينبغي ألا ننسى أن غيابهما عقبة كأداء تحول دون حصول من يسعون إلى الحماية أو إلى تحسين ظروفهم المعيشية خارج بلدانهم على حقوقهم الأساسية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الإسهام القيّم الذي يقدمه المهاجرون واللاجئون، ليس في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في أوطانهم وفي البلدان المضيفة فحسب، بل أيضا في إثراء المجتمعات عن طريق تعزيز التفاهم والاحترام بين الشعوب والثقافات والمجتمعات. وبذلك فإنهم يساعدون في تعزيز مفهوم الإنسانية المشتركة.

السيد ماراني (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد بلغ عدد المشردين بسبب النزاعات والاضطهاد ٦٠ مليون شخص في العام الماضي، وهو أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية. ومن بين ذلك المجموع أُرغم ٢١ مليون شخص على البحث عن مأوى أو اللجوء إلى البلدان المضيفة.وشرّد داخليا ما يربو على ٣٨ مليون من الرجال والنساء والأطفال بعيدا عن بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية ووسائل الدعم اللازمة لهم في كثير من الأحيان.ويصبح هذا الاتجاه أكثر إثارة للقلق حين نقرأ في التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/70/12) أن عدد اللاجئين القادرين على العودة إلى ديارهم

في عام كان يقدّر بنحو ٠٠٠ ١٢٧ لاجئي وهو أدنى معدل منذ عام ١٩٨٣.

ومنذ بداية الأزمة السورية، ما فتئت الأرجنتين تشدد هنا في هذا المحفل وغيره، على أنه ينبغي لجميع أطراف النزاع أن تضع حدا للعنف وتكف عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.وشددنا أيضا على ضرورة مساءلة جميع المسؤولين عن ارتكاب الفظائع.بيد أنه لا يمكننا تجاهل الحقيقة القائلة بأن هذا الوضع الكارثي من تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الذي يواجهه المجتمع السوري إنما هو نتيجة لإضفاء الطابع العسكري على النزاع بصورة مستمرة، علاوة على تزايد أعمال العنف ضد السكان المدنيين من قبل أولئك الراغبين في فرض إرادتهم بواسطة استخدام السلاح.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أطلقت الأرجنتين برنامج يعني بإصدار التأشيرات الإنسانية للمتضررين من النزاع السوري في إطار قانون الهجرة الوطني.ويرسّخ القانون الحق الأساسي وغير القابل للتصرف للأشخاص في الهجرة – وهو حق تكفله جمهورية الأرجنتين على أساس مبادئ المساواة وشمول الجميع.وبالمثل، أنشأت الأرجنتين قبل بضع سنوات، في إطار اللجنة الوطنية للاجئين، إجراءات معجّلة تنطبق على الحالات من قبيل سوريا، للأشخاص الذين يلتمسون اللجوء عند وصولهم إلى بلدنا.وعندما تكون هناك حاجة واضحة للحماية، تتم معاملات هذه الحالات في غضون أيام فحسب، فضلا عن تجهيز الوثائق مجانا، ويتمتع ملتمسو اللجوء بنفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون الأرجنتينيون.

وتشكّل النساء أكثر من نصف السكان اللاجئين.وعلى الرغم من أن المرأة تظل عرضة للخطر لمجرد كونها من بين الأشخاص المشردين، فإنها تواجه صعوبات أكبر حتى بعد وصولها إلى مكان آمن فيما ما يبدو.وتتعرض بعض النساء للاضطهاد بسبب إخلالهن بالمعايير أو الأعراف الاجتماعية، في حين يُكره البعض الآخر على الزواج المبكر أو القسري. وهناك أيضا خطر تعرض المرأة للعنف الجنسي، بما في ذلك في الأماكن التي تطلب فيها الحماية.ومن شأن العوامل كالعمر والأصل القومي أو العرقي أو الديني أو الوضع اللغوي والتوجه الجنسي، في جملة أمور، أن تعرّض المرأة لخطر المزيد من التمييز وانعدام الأمن.

وإن ما يثير القلق أيضا ارتفاع عدد الأطفال والمراهقين الساعين إلى اللجوء دون صحبة أسرهم أو لانفصالهم عن أسرهم.ففي عام ٢٠١٤، كان هناك ٣٤ ٣٠٠ من طلبات اللجوء المقدمة من الأطفال غير المصحوبين بأسرهم أو من المنفصلين عن ذويهم في ٨٢ بلدا.ويمثّل ذلك أعلى رقم منذ أن بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جمع تلك البيانات في عام ٢٠٠٦. ونود أن نشير في ذلك الصدد، إلى اعتماد إعلان وخطة عمل البرازيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ التي وافق فيها ٢٨ بلدا من بلدان المنطقة على العمل معا فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق أعلى معايير الحماية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتنفيذ حلول مبتكرة لمشاكل اللاجئين والمشردين، ووضع حد لمعاناة الأشخاص عديمي الجنسية في جميع أنحاء المنطقة.

وتسلّم الأرجنتين، بل تؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن الخلط بين اللاجئين والمهاجرين سواء كان ذلك من الناحية القانونية أم من حيث المفهوم، على الرغم من التعقيدات المحيطة بتدفقات الهجرة الدولية في الوقت الراهن.وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا دائما أنه يمكن تعريف الحق في الهجرة بأنه المبدأ الطوعي الذي يسمح للشخص بالسعي إلى تحقيق النمو حيثما كانت فرص الحياة مواتية أو أكثر استقرارا، في حين يجد اللاجئون أنفسهم في حالات بالغة الخطر، ويجب إيجاد

مكان آمن لهم على وجه السرعة لكي يتسنى لهم الحفاظ على حياتهم.وبالمثل، نرى أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن البلدان النامية التي استضفات نسبة ٨٦ في المائة من لاجئي العالم في عام ٢٠١٤ بالمقارنة إلى نسبة ٧٠ في المائة قبل ١٠ سنوات قد تضررت أكثر من غيرها، على الرغم من عدم حصانة أي من البلدان ضد هذه الظاهرة بغض النظر عن مستوى التنمية الذي بلغته أو مكانتها الدولية.

ولا ريب أن الاستجابة الإنسانية هامة للغاية.ويجب أن نواصل تحسين الظروف التي يعيش فيها اللاجئون الذين هم في أمسّ الحاجة إلى الحماية الدولية، بما في ذلك ضمان تحسين ظروفهم في مخيمات اللاجئين وكفالة حقوقهم الأساسية. غير أن ذلك لا يعدو عن كونه استجابة لحالات الطوارئ فحسب.وبالإرادة السياسية والتعاون بهدف تحقيق السلام والتنمية وحدهما فقط يصبح ممكنا إحداث التغييرات اللازمة للقضاء على العوامل الأساسية التي تدفع أعدادا متزايدة من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم إلى التخلي عن مجتمعاتهم وعن كل ما هو مألوف لهم كي يتسنى لهم صون حياتهم وحريتهم وسلامتهم البدنية.

السيد بيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس ليكتوفت على عقد هذه الجلسة التي يكتسي موضوعها أهمية بالغة.وإن الجهود التي تبذلها الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الأخرى بغرض الإبقاء على هذه المسألة في جدول الأعمال قيّمة جدا، نظرا لأنها تساعدنا على الإقرار بضرورة حشد الدعم اللازم للتصدي لأزمة الهجرة في أوروبا ولمساعدة الآلاف من اللاجئين، وخاصة أولئك الفارين من سوريا.

وقبل بضعة أشهر عقد المجتمع الدولي اجتماعا هنا في نيويورك لاعتماد أهداف التنمية المستدامة التي سلّمت بالدور الرئيسي للهجرة في تحقيق التنمية والرخاء الشاملين في بلدان المنشأ والمقصد.وفي الوقت نفسه، يواجه العالم أعلى مستوى من التشريد غير النظامي للأشخاص منذ الحرب العالمية الثانية، ومن إحدى العواقب المترتبة عنه والمثيرة للقلق ارتفاع معدل الوفيات بين اللاجئين والمهاجرين أثناء رحلتهم إلى مكان أكثر أمنا. وفي الواقع فإن هناك ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من اللاجئين السوريين، قد فروا من ديارهم وعبروا البحر الأبيض المتوسط سعيا لتأمين مستقبل أفضل لهم في أوروبا.وتبيّن هذه الوقائع المروعة بجلاء أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية قانونية وأخلاقية إزاء إنهاء أزمة الهجرة هذه، وهي مسؤولية يجب أن تتحملها البشرية بأسرها.

ومع ذلك، فلن يسعنا التغلب على ذلك التحدي دون اتّباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للمشكلة والآثار المترتبة عنها.وندرك تماما أنه لا يمكن تنفيذ القرارات بين عشية وضحاها، وخاصة بالنظر إلى هول الأزمة والمعاناة اللتين يعيشهما الشعب السوري.ولعل أفضل ما نستطيع القيام به هو تضافر جهودنا الرامية إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح ووقف الاستغلال الذي تمارسه العصابات الإجرامية، فضلا عن استعادة الأمل لأولئك الفارين سعيا لإنقاذ حياتهم.وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى ذلك العدد الكبير من الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة، والذين يواجهون خطر المجاعة والمرض والاجتفاف والانتهاكات من قبل المهربين.

ويجب ألا نقلل من حقيقة أن الكثير من هؤلاء الفارين يقعون ضحايا للأعمال غير المشروعة التي يرتكبها ضباط الدوائر الحدودية، وأن حالات انخفاض حرارة الجسم ستصبح تحديا جديدا مع بدء فصل الشتاء.

وينبغي أن تتأهب الدول لمواجهة للتحديات الناشئة عن تدفقات المهاجرين بتوفير الدعم اللازم لأولئك المارين بإقليمها أو عبر حدودها، أو لأولئك الذين يلتمسون اللجوء إليها. وهذا عنصر جوهري من عناصر الاستدامة، فضلا عن أنه يكفل تحسين أمن المهاجرين.وإن توفير الرعاية الطبية والغذاء

والمأوى وتنظيم النقل ووضع ترتيبات الرعاية الخاصة للفئات الضعيفة، هي الحد الأدنى الذي ينبغي أن تتأهب للوفاء به جميع الدول.وفي ذلك الصدد، فإنه يتعين علينا زيادة تعاوننا العملياتي، وأن نعمل معا بشكل أوثق بهدف تبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية عن الهجرة غير النظامية وتهريب البشر والاتجار بهم.

كما أننا بحاجة إلى زيادة فعالية إدارة الحدود ونهج أكثر مراعاة عندما يتعلق الأمر بمسألة العودة، بما أن إعادة ملتمسي اللجوء الذين فروا من الحرب والإرهاب لا يمكن أن تكون خياراً مشروعاً.

كما أن دعم البلدان المجاورة لسورية – تركيا ولبنان والأردن – ضروري. وعلى الرغم من الضغوط الهائلة التي يشكلها المهاجرون على اقتصادات هذه الدول، إلا أنها ما زالت تشكل ركائز هامة للسلام والاستقرار في المنطقة.

وتبين الإحصاءات أن اللاجئين السوريين يفضلون سلوك مسار البلقان، حيث أنه أكثر أماناً. ولكنهم لا يزالون يواجهون مخاطر هائلة قبل وصولهم بأمان إلى مقاصدهم النهائية. ويرحب الجبل الأسود بجميع المبادرات التي تهدف إلى الاستفادة من الأطر القائمة للتعاون المتعدد الأطراف لمعالجة نتائج المشكلة وأسبابها الجذرية. وعلى الرغم من أن المسارات التي يتبعها المهاجرون حالياً لا تمر عبر بلدي، فقد تم بالفعل اتخاذ التدابير التحضيرية للتغييرات التي ستؤثّر في نهاية المطاف على الجبل الأسود.

ويجب ألا ننسى أبداً أن المعدلات المرتفعة من اللاجئين والمهاجرين هي نتيجة لمشاكل أعمق بكثير – الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والنزاعات الخطيرة والقمع السياسي. ولا يمكن لأي دولة أن تدير أزمة الهجرة وحدها بفعالية. ونحن بحاجة أيضاً إلى إعادة التفكير في الطريقة التي يمول بها العالم الاستجابة للأزمات الإنسانية. فينبغي لهذه الاستجابة كفالة علاقة أوثق بكثير بين التدخلات الإنسانية والإنمائية. ويتعين منح الجهات الإنمائية الفاعلة المزيد من المرونة وأدوات أفضل للعمل في وقت مبكر وبسرعة لتحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود. وعلينا أن نوحد جهودنا لتقديم استجابات أكثر شمولا في الوفاء بالتزاماتنا الدولية. وبقيامنا بذلك، سنتمكن من جعل العالم مكاناً أكثر أماناً. ولن نتمكن من النظر إلى الهجرة الدولية باعتبارها قوة إيجابية إلا عندما نربط بين القضايا الإنسانية والإنمائية في سياساتنا الوطنية وجهودنا الدولية.

وسيقوم الجبل الأسود بدوره إلى جانب شركائه الأوروبيين. وما زلنا ملتزمين بحماية جميع المهاجرين الذين يصلون إلى حدودنا، ويمرون عبرها أو يسعون لطلب اللجوء. وسنواصل تعزيز القيم العالمية والالتزامات القانونية الدولية وتنفيذها من خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وكرامة المهاجرين. وسنظل شريكاً مسؤولاً في جميع الجهود الدولية الحازمة الهادفة، بالتضامن والتعاطف، إلى توفير قنوات للهجرة الآمنة والقانونية، وفقاً للقانون الدولي.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59).

لقد ذكرتنا مرة أخرى الأعمال الوحشية التي نفذها الإرهابيون مؤخرا في باماكو ونيجيريا وباريس وبيروت وسيناء أن المجتمع الدولي بحاجة ماسة إلى التوصل إلى استجابة موحدة في مكافحة نزعة التطرف والتطرف العنيف والإرهاب. ويضطر كثير من الناس إلى الفرار من ديارهم بسبب عنف الحرب والجماعات الإرهابية. وشهدنا في السنوات القليلة الماضية زيادة هائلة في التشريد الجماعي، الذي وصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ. ومع التسليم بأن التشريد الجماعي ظاهرة عالمية، نرحب بهذه الفرصة لمناقشة الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي يشكل بلدي

أيضاً جزءاً منها. ولا يمكننا أن نكون متفرجين وحسب على المآسي والمعاناة الإنسانية على عتبات أوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم؛ بل يتعيّن علينا أن نضطلع بدور فعّال في هذا الشأن.

وينبغي تعزيز جميع الجهود المبذولة لإيجاد حلول للهجرة وأزمة اللاجئين. وفي محاولة لإيجاد حل، يجب أن نتذكر أن حقوق الإنسان الأساسية عالمية وغير قابلة للتجزئة، وتنطبق بالتالي على الجميع بالتساوي، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. وعلاوة على ذلك، يتمتع اللاجئون بوضع خاص بموجب القانون الدولي.

وفي سلوفينيا، لدينا معلومات مباشرة عن مدى أهمية إقامة تعاون إقليمي ودولي وثيقين. ففي الأسابيع القليلة الماضية، واجهت سلوفينيا تدفقاً هائلاً للاجئين والمهاجرين على طول طريق الهجرة من شرق البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان. وخلال الأيام العشرة الماضية وحدها، عبر ما يزيد على ربع مليون شخص سلوفينيا، وهي بلد يسكنه مليونا شخص. وإننا نبذل قصارى جهدنا لإدارة تدفقات الهجرة وحماية الناس المحتاجين، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، فضلاً عن ضمان الأمن. ونقدّر المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة وجهات أخرى في هذه الجهود.

والحقيقة هي أن علينا إدارة الهجرة بشكل أكثر فعالية. ولا يمكن أن تقع هذه المسؤولية على عاتق بلد واحد بمفرده – فيجب أن يشارك فيها المجتمع الدولي. وهنالك حاجة إلى تعزيز الحوار السياسي والتعاون العملي بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ولايمكن التوصل إلى حل مستدام إلا عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل العنف والنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر وانعدام الحكم الرشيد وسيادة القانون، والبطالة، وبخاصة بين الشباب، وآثار تغير المناخ. وأعلم أن تلك الأسباب تبدو مألوفة. وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ترمي إلى التصدي لها أيضاً. وهذا سبب إضافي وراء حاجتنا إلى تنفيذ الخطة بنجاح ودون أي تردد.

وينبغي أن نوحد جهودنا ليس لوقف الهجرة – التي كانت دائماً موجودة وستظلّ موجودة دائماً والتي كانت عاملاً في تطور الحضارة البشرية – ولكن لتشجيع الهجرة والتنقل القانونيين وفي الوقت نفسه مكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وتهريبهم.

وتضطلع سلوفينيا بدور فعال في العملية التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لاكتشافد شبكات التهريب والاتجار بالبشر وتفكيكها في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط. كما نتج عن مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي بشأن الهجرة الأفريقية، المعقود في فاليتا، التزام بأنه ينبغي لنا إدارة تدفقات الهجرة بجميع جوانبها، انطلاقاً من مبدأ التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة.

وفي الختام، تذكرنا جميعاً الهجرة العالمية الراهنة وأزمة اللاجئين تذكيراً صارخاً بأنه ينبغي لنا أن نسرع جهودنا الرامية إلى استخدام جميع الحلول المتاحة لضمان هجرة آمنة ومنظّمة ونظامية والحفاظ على الآثار الإيجابية للهجرة على التنمية. ونتطلع إلى الإسهام في المناقشات التي ستجري قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو المقبل في تركيا.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئس، يتقدّم السودان في مستهلّ هذا البيان بالشكر لكم على عقد هذه الجلسة من أجل مناقشة مسألة مآسي المهاجرين غير الشرعيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لقد شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط ازدياداً غير طبيعي في تدفق أولئك الذين يسعون لاتخاذ ملاجئ في غير

أوطانهم خلال الأعوام القليلة الماضية. ويُعزى ذلك إلى تفشّي النزاعات المسلحة، مما يجعل العيش في تلك المناطق المتأثرة أمراً صعباً في نظرهم. فضلاً عن ذلك، فإن معلومات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تشير إلى أن الغالبية العظمى من اللاجئين يعبرون البحر الأبيض المتوسط للوصل إلى القارة الأوروبية عبر شواطئها الجنوبية.

وهذا في حد ذاته يشكل خطراً على حياتهم. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو جميع الجهات ذات الصلة لاتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان حماية أولئك اللاجئين وسلامتهم. ونناشد الدول المعنية كافة أن تضطلع بمسؤولياتها تجاههم.

من المؤسف أن المعلومات الصادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تشير إلى أن هناك ارتفاعاً غير مسبوق في أعداد الضحايا الذين لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، حيث بلغ عددهم ٤٧٩ شخصاً مقابل ١٥ فقط في ذات الفترة من عام ٢٠١٤، كما ارتفع ذلك العدد ليصبح ١ ٣٠٨ ضحية في نيسان/أبريل الماضي، الأمر الذي يستوجب وقوف المجتمع الدولي عند هذه الأرقام حتى لا تتكرر ذات التجربة المريرة.

وفي هذا الصدد، يتقدم وفد السودان بالشكر للاتحاد الأوروبي ودوله على العون والدعم للعمليات الخاصة باللاجئين في البحر الأبيض المتوسط، متمنين أن يستمر ذات التوجه الإيجابي، وبخاصة العمل وفقاً لتوصيات مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وتتمثل في ضمان سلامة اللاجئين في العبور البحري وتحسين تدابير الاستقبال والتوزيع الملائم بين دول الاتحاد الأوروبي وتوسيع الأطر القانونية لأوضاعهم والتعاون والتحرك الجماعي، مع إيلاء الاهتمام اللازم للضرورات الأمنية. كما نؤكد على أهمية العمل لضمان توفير الخدمات الأساسية لهم بما يشمل الخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل المتساوية.

والسودان يستضيف أعداداً لا يستهان بها من اللاجئين وطالبي اللجوء من الدول التي تمر بحالات عدم الاستقرار في المنطقة وبحالات تغير مناخي وتدهور بيئي، ومن مختلف دول الجوار لأعوام عديدة، حيث توفر لهم فرص العمل وسبل العيش الكريم. كما أن السودان ظل يستضيف إخوتنا من أبناء جنوب السودان من قبل اندلاع القتال هناك قبل عامين وبعد ذلك وفي أثناء اندلاع القتال، وهم لا يعاملون كبقية اللاجئين في السودان، بل يتمتعون بحقوق المواطنة، وذلك وفقاً لمبادرة السيد رئيس الجمهورية في هذا الشأن.

ومؤخراً، عقد مؤتمر إقليمي هام عن قضايا الهجرة واللجوء صدر عنه إعلان الخرطوم الذي تهتم المنظمات الدولية المتخصصة، ومنها مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بمتابعة تنفيذه حالياً. وبغية وضع الحلول المناسبة لمسألة اللاجئين والحد من الوفيات والأزمات ذات الصلة، ينبغي أن نشرع في إيجاد الحلول الجذرية للأسباب التي تشكل العوامل الرئيسية في هجرة تلك الأعداد الهائلة من أوطانهم، كالنزاعات المسلحة والأزمات السياسية والكوارث الطبيعية، وهي كلها تسهم في خلق بيئة تتسم بعدم الاستقرار. وفي هذا الخصوص، ينبغي للأمم المتحدة أن تشرع في اتخاذ كل ما يلزم نحو إيجاد الحلول المناسبة من خلال وكالاتها المتخصصة وهيئاتها المختلفة، وبالأخص مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بالمناقشة الرسمية بشأن هذا البند، التي عقدت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/70/PV.59)، وكذلك اليوم.

ونود أن نشكر الممثل الدائم لتركيا لأنه استرعى انتباه المجتمع الدولي إلى قضية تمس حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم حالياً، وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فالأزمة الحالية في تلك المنطقة واحدة من عدة حالات خطيرة للهجرة القسرية والنزوح المطول في العالم. وعمليات النزوح

القسري على الصعيد الدولي بلغت أبعاداً لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وما يقرب من نصف اللاجئين على مستوى العالم في حالات نزوح مطول – ومعظمهم في البلدان النامية – وقرابة نصف اللاجئين في حالات النزوح القسري من الأطفال. غير أن نقاشنا اليوم ينصب على محنة اللاجئين السوريين.

وحكومة كندا تشعر بالقلق إزاء الوضع الراهن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أن اللاجئين غالباً ما يخاطرون بأرواحهم في رحلتهم للوصول إلى أوروبا. وإزاء ذلك الوضع، يجب أن تعمل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي معاً على اتخاذ ما يلزم من التدابير. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ناشد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الدول من أجل تعبئة جهودها واستقبال ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ سوري بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وبفضل الاستجابة السخية من جانب العديد من الدول، بما في ذلك كندا، فإن وعود إعادة التوطين وغيرها من أشكال القبول الإنساني تتخطى الهدف المتوخى حالياً. فالملايين من السوريين يعيشون في المنفى لفترات مطولة على نحو متزايد في بلدان اللجوء الأول. ولكن يتعين علينا القيام بما هو أكثر من ذلك. واستشرافاً للمستقبل، ترى كندا أن الوقت قد حان لتنشيط جهود المجتمع الدولي بغية تقديم حلول ووضع أهداف جديدة أكثر طموحاً لتوفير الفرص لإعادة التوطين والقبول الإنساني للاجئين السوريين.

(تكلم بالإنكليزية)

وكندا تعي العبء الكبير الذي تتحمله البلدان التي ترحب باللاجئين الفارين من النزاع في سوريا وتستضيف أعداداً كبيرة منهم بالفعل، وتكثف جهودها للمساعدة. وحكومتنا كررت التزامها بإعادة توطين ٢٥ ٠٠٠ لاجئ سوري من دون الإخلال بالأمن. وعلاوة على ذلك، التزمت كندا بتقديم ١٠٠ مليون دولار كمساهمة فورية جديدة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دعماً لأنشطة الإغاثة الحيوية في سوريا ومحيطها، وذلك بالإضافة إلى ما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية والأمنية التي التزمت كندا بتقديمها حتى الآن استجابة للأزمة في سوريا.

وتطلعاً إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط، فإن كندا ما فتئت تشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع مستويات النزوح عالمياً والفجوة المتزايدة بين الاحتياجات والموارد المتاحة لتلبيتها. وعملنا الجماعي مطلوب لضمان توفير الحماية والمساعدة الضروريتين لأسر لا تعد ولا تحصى – من الرجال والنساء والأطفال – جرى تهجيرها قسراً من مجتمعاتها. نحتاج إلى وضع نهج شامل عالمي إزاء الهجرة القسرية وحماية اللاجئين يتضمن جهوداً لدعم المستضعفين في بلدان المنشأ واللجوء من خلال الدعم الإنساني والتنموي ودعم بناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ، كالنزاعات والاضطهاد وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها. وكندا ملتزمة بضمان حماية الفئات الأكثر ضعفاً وتلبية احتياجاتها. وسنواصل دعم جهود الحماية الدولية للاجئين من خلال تمويل المساعدات الإنسانية والتنمية، فضلاً عن مبادرات إعادة التوطين.

وفي ذلك الصدد، ستظل كندا تشارك في هذه المسألة وتتطلع إلى المناقشات القادمة، بما في ذلك في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول في أيار/مايو عام ٢٠١٦ كمنتدى لدفع الجهود الدولية المبذولة لدعم اللاجئين والبلدان المضيفة.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت والبالغة الأهمية.

لقد أصبح عالمنا يوما بعد يوم أكثر هشاشة، إذ تظل العواقب الإنسانية للنزاعات الدائرة خطيرة للغاية. وحجم

أزمة اللاجئين الأخيرة لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أجبر ٦٠ مليون شخص، نصفهم من الأطفال – على الفرار من ديارهم بسبب النزاع والعنف. ولا نلاحظ تلك الزيادة الحادة في عدد اللاجئين والمهاجرين وملتمسي اللجوء فحسب، بل في احتياجاتهم الإنسانية المتزايدة، التي إذا تركت بدون استجابة ستؤدي إلى عواقب أكثر خطورة.

لقد أسفرت الأزمة السورية عن أكبر مأساة إنسانية في العالم. وتم تشريد ما يقرب من نصف سكان البلد، وفر أكثر من ٤ ملايين من السكان من البلد. ومع استمرار العملية بموعد انتهاء غير مؤكد، تخلف وراءها تحديات لم يسبق لها مثيل لبلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد. وقد دعمت تركيا والأردن ولبنان وكافة بلدان اللجوء الأول بسخاء ملايين الأشخاص اليائسين والذين يعانون. وكما أكد الأمين العام في إحاطته الإعلامية يوم الجمعة، ”تحمل عدد قليل من البلدان المسؤولية العالمية ليس حلا مستداما“ (A/70/PV.59، ص ٢) ونؤيد ذلك الرأي تماما ونشدد على أهمية المسؤولية وتقاسم الأعباء فيما يتعلق بشؤون اللاجئين. وتشكل المجالات الخمسة ذات الأولوية التي حددها الأمين العام نهجاً شاملا هاما لمعالجة الأزمة.

وبينما تسعى الدول لاتباع سياسات الهجرة، يجب أن تتخذ نهجا شاملا وتتجنب تطبيق السياسات التمييزية الداعية إلى كراهية الأجانب تجاه المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء. والتصدي للتصورات السلبية للمهاجرين داخل المجتمعات المضيفة عنصر أساسي لتعزيز التكامل وترسيخ التنمية.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق العميق حيال حقيقة أن حكومة جمهورية أرمينيا تشجع وتيسر إعادة توطين الأرمن من سوريا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وخاصة في المقاطعات المحتلة في زانغيلان ولاشيون وخوجالي. والمعلومات التي تثبت الأعمال المتعمدة لأرمينيا متاحة على نطاق واسع، لا عبر المصادر الدولية فحسب، بل في وسائط الإعلام الوطنية لأرمينيا. والواضح أن النية الحقيقية لهذا البلد أبعد ما تكون عن الإنسانية. فتحت شعار الإنسانية والتضامن، استفادت أرمينيا من الحالة المأساوية للاجئين السوريين للنهوض بالأعمال التوسعية والخطة العدوانية. وتشكل تلك الأعمال غير القانونية انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين. ويجب على المجتمع الدولي في المقام الأول والمسؤولين بموجب الولاية المناطة بهم اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوقف الممارسات غير القانونية لأرمينيا ومحاسبتها.

وبالرغم من عبء نحو مليون من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا بسبب العدوان الأرميني ضد بلدي وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية، أسهم بلدي في التعامل مع أزمة اللاجئين الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت جمهورية أذربيجان في ٢٠١٢ من خلال وكالتها للمساعدة الإنمائية الدولية، المساعدات المالية المباشرة لمساعدة اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن. وسيواصل بلدي جهوده للمساهمة في التخفيف من الأزمة الأخيرة.

واعتمد قادة العالم قبل شهرين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والتي إن نفذت، تعد بجعل العالم مكاناً أفضل للجميع، ولن تترك أحدا يتخلف عن الركب. ومن ذلك المنطلق، تشكل الأزمة الراهنة فرصة عظيمة للدول لتحويل طموحاتها إلى إجراءات ملموسة. وتكمن الأسباب الرئيسية لحركة السكان الأخيرة والواسعة النطاق في النزاعات والأزمات السياسية وأوجه القصور في الحوكمة والفقر المدقع. ونحن بحاجة في المقام الأول إلى منع نشوب النزاعات المحتملة، وحل النزاعات الدائرة بالفعل، لأن معالجة جذور أسباب النزاعات هي السبيل الوحيد لتمكيننا من تقليص الطلب على المساعدات الإنسانية، حتى لا نضطر إلى زيادة العرض.

السيد إلياس (المملكة العربية السعودية): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر لكم على عقد هذه الجلسة الهامة حول ”الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي اللجوء السوريين“، وهو الأمر الذي أصبح يتصدر مشاغل المجتمع الدولي من الناحية الإنسانية والأمنية معا.

إننا أمام كارثة إنسانية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية. حيث تؤكد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن هناك ما يقارب الـ ٢٠ مليون لاجئ والـ ٤٠ مليون نازح. وهي أعداد تتزايد كل يوم أمام نقص التمويل وغياب للآليات المناسبة للحماية. وتمثل الأزمة السورية أكبر مأساة إنسانية شهدها القرن العشرين. فلقد تجاوز عدد المهجرين والنازحين نصف سكان سوريا حيث بلغ عدد المهجرين ما يفوق الأربعة ملايين نسمة بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وفاق عدد النازحين السبعة ملايين ونصف شخص، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ولقد شكلت أفواج اللاجئين الفارين من سوريا إلى الدول المجاورة تحديا كبيرا في محاولة تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين من توفير للمأوى والرعاية الصحية والتعليمية بما يحفظ كرامة اللاجئين ويضمن حمايتهم.

إن المملكة العربية السعودية تظل دائما مستعدة للتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المختلفة للتعامل مع هذه الكارثة الإنسانية المتفاقمة. من خلال العمل على إيجاد آليات مناسبة للحماية وتوفير الدعم المالي المناسب وتقديم الدعم للدول المستقبلة للاجئين. لقد استقبلت المملكة العربية السعودية منذ بداية الأزمة السورية ٢,٥ مليون لاجئ سوري، وحرصت على عدم التعامل معهم كلاجئين، أو تضعهم في معسكرات لجوء حفاظا على كرامتهم وسلامتهم ومنحتهم حرية الحركة التامة. ومنحت لمن أراد البقاء منهم في المملكة، الذين يبلغون مئات الآلاف، الإقامة النظامية أسوة ببقية المقيمين. بكل ما يترتب عليها من حقوق في الرعاية الصحية المجانية والانخراط في سوق العمل والتعليم. حيث بلغ عدد الطلبة السوريين ما يزيد عن ١٠٠ ألف طالب سوري على مقاعد الدراسة المجانية.

و لم تقتصر جهود المملكة على استقبال واستضافة الأشقاء السوريين بعد مأساتهم الإنسانية في بلدهم. بل وامتدت جهودها لتشمل دعم ورعاية الملايين من السوريين اللاجئين إلى الدول المجاورة لوطنهم في كل من الأردن ولبنان وغيرها من الدول.

واشتملت الجهود على تقديم المساعدات الإنسانية بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم، وكذلك منظمات الإغاثة الدولية، سواء من خلال الدعم المادي أو العيني. وبلغت قيمة المساعدات الإنسانية التي قدمتها المملكة للأشقاء السوريين نحو ٧٠٠ مليون دولار، وذلك حسب إحصاءات المؤتمر الدولي الثالث للمانحين، المنعقد في دولة الكويت الشقيقة بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، لدعم الوضع الإنساني في سورية، شاملة المساعدات الحكومية، وكذلك الحملة الشعبية التي انطلقت في عام ٢٠١٢ باسم ”الحملة الوطنية لنصرة الأشقاء في سورية“. كما شملت المساعدات الإنسانية تقديم المواد الغذائية والصحية والإيوائية والتعليمية، بما في ذلك إقامة عيادات سعودية تخصصية في مخيمات مختلفة للاجئين، أهمها مخيم الزعتري في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وفي مخيمات المعابر الحدودية حيث تمكنت من توفير الرعاية الطبية المتمثلة في تقديم اللقاحات والعلاجات الوقائية وإجراء العمليات الجراحية، وذلك علاوة على تكفلها بحملات مختصة بإيواء عدد كبير من الأسر السورية ذات الحالات الإنسانية الخاصة في كل من لبنان وسورية.

إن المملكة العربية السعودية تشعر بقلق إزاء تزايد الخطاب العدائي والعنصري واللاإنساني ضد اللاجئين بصفة

عامة، والمسلمين منهم بصفة خاصة. وندعو جميع الدول والهيئات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى الارتقاء عن أي خطاب عنصري والمساهمة في رفع الوعي وتحمل المسؤولية في سبيل توفير الحماية اللازمة للمهجرين واللاجئين الذين يلوذون بالفرار من نيران السلطات الجائرة والجماعات الإرهابية.

يود وفد بلدي أن يؤكد على بعض النقاط الهامة: أولا، يجب العمل على اتخاذ خطوات فعلية لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية وعدم الاكتفاء بعبارات المواساة والتعبير عن القلق. ثانيا، يجب ألا نسمح للخوف بسبب خطر الهجمات الإرهابية وتصاعد وتيرة الخطابات العنصرية أن يفقدنا روح التضامن مع اللاجئين وتوفير سبل الحماية لهم وعدم تعريضهم للاضطهاد والتمييز، وفقا للقانون الدولي والمعايير الإنسانية. ثالثا، يجب العمل على إيجاد آليات دولية مناسبة، وفقا لمعايير تحمل المسؤولية المشتركة بين الدول.

وختاما، إن أهم ما نستطيع عمله لحل مسألة اللاجئين هو معالجة الأسباب الجذرية للأزمات التي تدفعهم للجوء خارج أوطانهم ومن أهمها الأزمات السياسية. ومن هذا المنطلق، فإننا نُذكر مجددا بدعوتنا للعمل الجدي نحو الحل السياسي للأزمة السورية، وفقا لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/865، المرفق) بصفة فورية وعملية وعدم االاكتفاء بالشعارات أو محاولات الالتفاف على إرادة الشعب السوري وإطالة معاناته الإنسانية وزيادة أفواج اللاجئين السوريين.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب عن شكر وفد بلدي للرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت.

لقد ارتفعت حدة أزمة الهجرة العالمية، في الآونة الأخيرة في أوروبا، وكذلك في مناطق أخرى متعددة من بينها جنوب شرق آسيا. إن تدفق الأعداد الهائلة من المهاجرين غير النظاميين واللاجئين الذي تواجهه البلدان الأوروبية يمثل تحديا حقيقيا ومتزايدا باضطرد. فقد خاطر أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص بأرواحهم عبر البحر الأبيض المتوسط، وما يزال المزيد يحذون حذوهم. وفقد أكثر من ٢ ٥٠٠ شخص حياتهم، محاولين العبور. وحتى بعد وصولهم إلى الشواطئ والحدود الأوروبية، فإنهم يواجهون المجهول فيما يتابعون رحلتهم.

إن أحد الأسباب الرئيسية لهذا هو الأزمة التي طال أمدها في سورية. فعندما اندلعت الاضطرابات في سورية قبل أربع سنوات، اعتقد الكثيرون أنها مجرد أعراض لقلاقل سرعان ما تخبو. ولكن مع مرور الوقت أصبحت الحالة واحدة من النزاعات المسلحة المعقدة التي تسببت في معاناة لا يمكن تصورها للعديد من المدنيين. وفر أكثر من ٤,٢ ملايين سوري من البلد وتتحمل البلدان المجاورة في المنطقة عبئا مهولا. وكان أكثر من ٥٠ في المائة من جميع المهاجرين الذين وصلوا عبر البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠١٥ من السوريين الذين يجب أن يكون لهم الحق في التماس اللجوء من دون تمييز من أي نوع. وهذه الحالة الخطيرة أصلا تفاقمت منذ أن تمكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من السيطرة على أراض وقويت شوكته ولجأ إلى الإرهاب، وقد أدت هجمات الأسبوع الماضي الشنيعة في باريس إلى خلق معضلة جديدة أمام البلدان المستقبلة للاجئين بشأن خيار تغيير موقفها من التعاطف إلى الأمن.

وتعتقد إندونيسيا أنه لا يمكن لأي بلد حل هذه المشكلة منفردا. فهي ليست مجرد تحد إقليمي، إنها أزمة عالمية تتطلب حلولاً جماعية عالمية ووضع استراتيجية إقليمية فعالة. وأود أن أتشاطر آراءنا ووجهات نظرنا بشأن سبل المضي قدما للتوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين. وأول ما يتعين القيام به هو معالجة أسبابها الجذرية. فينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده

لإنهاء الأزمة في سورية من دون تأخير. ولن تزداد الحالة إلا سوءا ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي قريبا.

ثانيا، إن أفضل طريقة للاضطلاع بجهود مكافحة الإرهاب في مواجهة ما يسمى بتنظيم داعش، فيما يتعلق بالتزاع في سورية، تتمثل في بذل هذه الجهود بطريقة منسقة وضرورة أن تكون متسقة مع الاستراتيجيات الرامية إلى حل التزاع بالوسائل السياسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم تقويض الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب للجهود الإنسانية الرامية إلى معالجة أزمة اللاجئين الناجمة عن التزاع.

ثالثا، يجب أن نعزز التعاون الدولي لضمان تلقى البلدان المجاورة التي تستضيف معظم اللاجئين دعما مستمرا. فمع غياب الحل السياسي في الأفق، فر الملايين، حيث توجه معظمهم إلى البلدان المجاورة لسورية وكثير منهم إلى أوروبا في حين أن بعضهم وصل إلى شواطئ مناطق أخرى، بما في ذلك جنوب شرق آسيا. وتعزيز التنسيق بين البلدان المتضررة والمجتمع الدولي أمر أساسي لتخفيف العبء عن البلدان المتضررة، استنادا إلى مبدأي تقاسم الأعباء والمسؤولية المشتركة.

رابعا، من الضروري تشجيع النُهج والسياسات المشتركة للتصدي للأزمة. وتواجه أوروبا أكبر تدفق للاجئين منذ عقود، ولا خيار لها سوى الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة باللاجئين.

خامسا، للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد للهجرة غير النظامية، ينبغي أن يتضمن النهج الشامل تعزيز إنفاذ القانون ومقاضاة المسؤولين عن الاتجار بالأشخاص وتهريبهم والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي الوقت ذاته، احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية من أجل حماية الضحايا. وأخيرا، فإن منع نشوب التزاعات وتعزيز السلام المستدام، على المدى الطويل، يمثلان دائما عنصرين أساسيين لتجنب الأزمات الإنسانية والهجرة غير النظامية.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع ”الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي اللجوء السوريين“.

إن الهجرة هي أحد ثوابت تاريخ البشرية. وقد جاءت هذه المسألة في وقتها المناسب للغاية في ضوء الأزمة الراهنة، التي هي تمثّل الحالة في عالمنا. ولا شك في أن الارتفاع الهائل في عدد المهاجرين يرتبط بتفاقم الفقر في البلدان النامية، وهذا بدوره يمكن أن يُعزى إلى أوجه القصور في الحوكمة على الصعيدين الوطني والدولي، والآثار الضارة لتغير المناخ، والضغط السكاني وندرة الموارد الأساسية، وكذلك إلى زعزعة الاستقرار في بعض البلدان نتيجة الأزمات السياسية التي غالباً ما تؤدي إلى التزاعات المسلحة والتصادمات الدينية التي يغذّيها نمو التطرف العنيف.

ومن الواضح أن نطاق المشكلة يمثل اختباراً قاسياً للأحكام الدولية ويشكل تحدياً حقيقياً للأمم المتحدة بوصفها مركز الحوكمة العالمية. إن المآسي التي رافقت التدفق الجماعي للاجئين والمهاجرين الذين يطوّقون حدود أوروبا تضفي على الحالة شحنة عاطفية خاصة. لقد أصبح البحر الأبيض المتوسط بحراً ذا سمعة مأساوية. وعاماً بعد عام، ابتلعَ آلافَ الأرواح البشرية التي تحطمت أحلامها على أمواجه. وتقدّم الجثث الهامدة التي تلفظها المياه بين الفينة والأخرى على شواطئه صوراً مريرة تناشد إنسانيتنا المشتركة.

وصحيح أن علينا أن نكافح الذين يستغلون بوقاحة يأس إخوانهم من بني البشر، إلا أننا يجب أن نكون على نفس القدر من اليقظة في تحسين النقل بالسبل الطبيعية على طول طرق

الهجرة، بما في ذلك الخطوط الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. وتدعو خطورة الحالة إلى تعاون على نطاق واسع بشأن السبل التي ينبغي اتباعها والتدابير التي يتعين تنفيذها. وفي هذا الصدد، يمثل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦ فرصة استثنائية. وسيكون من المهم أولاً وقبل كل شيء الحفاظ على القيم الأساسية للعالم المتحضر: احترام حياة الإنسان، وواجب العمل في تضامن واحترام الحقوق الأساسية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم بالنسبة للقانون والاتفاقيات الدولية. وسيتطلب ذلك جميع التدابير اللازمة لكفالة الحماية التي يستحقونها.

إن الدوافع التي تدفع الناس إلى الاغتراب عن أوطانهم عديدة وغالباً ما ترتبط بظروف قاسية بما فيه الكفاية لتفرّقهم عن تراب وطنهم الأصلي وتقودهم إلى الانطلاق على طرق محفوفة بالمخاطر نحو وجهات لا يحددها إلا أملهم وثقتهم التي لا تتزعزع بمستقبل أفضل. وهذا هو الحال مع اللاجئين السوريين اليوم، الذين يستحقون التعاطف والتضامن في بلدان العبور والبلدان المضيفة.

ويدعو ارتفاع التكلفة المالية لاستضافة اللاجئين والمهاجرين إلى تحسين التوزيع والتخطيط فيما يتعلق بالعبء الذي يترتب على تلك الالتزامات. وفي هذا الصدد، تؤيد بنن اقتراح الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية لصالح البرمجة المتعددة السنوات لميزانيات المساعدة الإنسانية. ولذلك فهناك حاجة ماسة إلى إعادة تقييم مصادر التمويل للمساعدة الإنسانية وذلك بهدف كفالة التضامن مع المهاجرين. ويمكن لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة تعزيز المزيد من الاتساق في السياسات التي تشمل الدعم والتعاون الدولي.

إن الهجمات الإرهابية التي يرتكبها أشخاص مرتبطون بتدفقات الهجرة الحالية أو السابقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا تزيد من الحاجة الملحة إلى تبادل الخبرات والمعلومات عن المهاجرين من أجل فصل الإرهابيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب عن المهاجرين الحقيقيين الباحثين عن الأمن والملجأ. ويمكن لتعزيز الحوار بين الأديان أن يسهم إسهاماً حيوياً في الحد من التوترات بين الطوائف المرتبطة بالهجرة. ويجب دعم الجهود المبذولة حالياً في هذا الصدد وتشجيعها. وبالمثل، يجب دعم المجتمعات المحلية المهمشة لكي نتجنب خطر تغذية نزعة التطرف لدى مجموعة محدودة من الشباب الذين فقدوا جذورهم والذين يجعلهم إحباطهم المتراكم وانعدام المنافذ لتنمية إمكاناتهم فريسة سهلة للتجنيد من جانب المتطرفين على اختلاف مشاربهم. وقد أظهرت التجربة قدرة تلك الحركات على أن تلحق أضراراً كبيرة، الأمر الذي يجعل التوصل إلى استجابة مناسبة أمراً أكثر إلحاحاً في العالم.

وينبغي النظر إلى استضافة المهاجرين في سياق التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الطابع الطويل الأجل لوجود اللاجئين والمهاجرين في البلدان المضيفة. إن رغبة اللاجئين والمهاجرين في اجتياز عملية التكامل الاجتماعي هو تحدٍّ يجب أن يؤخذ على محمل الجد. ويتعين على الحكومات والأطراف الفاعلة ذات النفوذ في الدول المعنية العمل بصورة مستمرة لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، تعتبر سنغافورة مثالاً جديراً بالذكر في سياق مناقشة اليوم. فإدارتها على نحو دقيق لمجموعة متنوعة من السكان قد حققت فوائد كبيرة لذلك البلد، الذي يحقق مكاسب من تنوّع المجتمعات المحلية التي يتشكّل منها، مما يجعله بلداً مختلف الأطياف بامتياز.

ويجب أن نعمل أيضاً على تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير التنقل والتصدي للصعوبات الناجمة عن التشريد القسري في جميع أنحاء العالم. إن مسؤولية الدول والتضامن الدولي هما عاملان أساسيان في ضمان حسن سير عمل النظام الدولي للحماية، وحل العدد المتزايد من المشاكل التي تنشأ

على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتشريد السكان، والتخفيف من حدة التوتر فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة الدولية وحمايتها.

ويجب علينا أيضاً مضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق السلام في سورية وغيرها من البلدان المتضررة من النزاع. وقد انبثقت آفاق مشجعة عن المفاوضات التي جرت مؤخراً في فيينا. وبالمثل، من الأهمية بمكان العمل بلا كلل لتحسين الظروف المعيشية في البلدان الأصلية ذات الصلة، والتي تضررت من الندرة المتزايدة للموارد الأساسية بسبب الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وفي هذا الصدد، تستحق البلدان الأفريقية الأكثر تضرراً زيادة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لتمكينها من تقديم الأمل لشبابها في مستقبل بلدانهم الأصلية بحيث يصبحون من أصحاب المصلحة والمستفيدين من التحول الاقتصادي والاجتماعي اللذين تشجعهما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار A/70/1)، بدلاً من إلقاء أنفسهم في البحر الأبيض المتوسط طعماً لسمك القرش.

وفيما يتعلق بمصادر تمويل المساعدة الإنسانية، يجب على المجتمع الدولي تجنب الوقوع في فخ التعامل مع موارد المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ كما لو كانت أواني مستطرقة. وينبغي أن يظل النوعان المختلفان من التمويل متمايزين، لأن استنفاد المساعدة الإنمائية يمكن أن يؤدي إلى زيادة هائلة في الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى حدوث زيادة في حالات الضعف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، تدعو الحاجة إلى نهج عالمي ومتوازن إزاء الهجرة، مع الأخذ في الاعتبار الفرص الحقيقية للإثراء المتبادل والإسهامات في التنمية المستدامة المترتبة على مختلف الجوانب المتعلقة بالتنقل، من أجل منع التدفقات غير المنتظمة وغير المشروعة أو على الأقل الحد منها. ومسألة التحويلات المالية من المهاجرين في البلدان المضيفة مهمة بنفس القدر للاستفادة إلى أقصى حد من مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بوصفها تنفيذاً حكيماً للشراكات بين الشتات والبلدان الأصلية.

ولا شك في أن من شأن هذا النهج تحويل الهجرة إلى وضع مربح للجميع، وهو أمر سيعود بأكبر النفع على شعوبنا.

السيد راجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

خلال الشهور الأخيرة، شهدنا تدفقا مفاجئا للمهاجرين بأعداد كبيرة إلى أوروبا في رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث تفيد الأنباء بأن عددا قياسيا منهم قد وصلوا إلى الشواطئ الأوروبية. وللأسف، على الرغم من شعور أولئك الذين وصلوا إلى الشاطئ بالغبطة، فإن الآلاف قد سقطوا ضحايا للقوارب المتهالكة والمزدحمة وغير الآمنة وهلكوا في البحر الأبيض المتوسط. والعدد الكبير من القتلى يشكل أزمة إنسانية في حد ذاته. وقد حُفرت الصور المروعة للمهاجرين، ولا سيما صور ذاك الطفل السوري البالغ من العمر ٣ سنوات، وهم يلقون حتفهم غرقا في ضميرنا الجماعي.

وفي استغلال بشع لبؤس هؤلاء المهاجرين، يسعى معدمو الضمير من مهربي البشر والمتاجرين بهم إلى تحقيق الربح من خلال فرض أسعار باهظة لعبور البحر الأبيض المتوسط. ونحن ندين الطابع الفظيع للمهربين الذين يقتاتون على مواطن ضعف المتضررين من الصراعات المسلحة، والذين لا هم لهم سوى البحث عن حياة أفضل في مكان آخر. ولا يمكن السماح باستمرار تلك الحالة.

وفي مواجهة هذه المأساة الإنسانية، يرى وفد بلدي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة. ولا

يمكننا أن نتحمل تبعة التأخير قبل الاستجابة للحالة المثيرة للقلق المتمثلة في الهجرة غير المنظمة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البحر الأبيض المتوسط، والتي تمثل الآن أخطر مشكلة عابرة للحدود تواجه العالم. وفي هذا السياق، يعرب وفد بلدي عن ترحيبه باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٤٠ (٢٠١٥) في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والذي شاركت ماليزيا في تقديم مشروعه. ويدعو القرار إلى العمل من أجل وقف مهربي البشر والمتجرين بهم، وذلك في إطار معايير محددة تعطي الأولوية للحفاظ على أرواح المهاجرين وسلامتهم وأمنهم، وفقا للمعايير الدولية السارية.

ويرحب وفد بلدي أيضا باستعداد المنظمات الإقليمية للتعاون في ما بينها، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وقد وفر اعتماد الإعلان السياسي وخطة العمل خلال مؤتمر قمة فاليتا في الأسبوع الماضي إطارا متينا للتصدي لمأساة الهجرة غير المنظمة في البحر الأبيض المتوسط. ولدى ماليزيا آراء مماثلة بشأن أهمية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وعمليات التشريد القسري الناجمة عن هشاشة الدولة وانعدام الأمن فيها. كما نشيد بالتزام قادة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بتوسيع نطاق جهودهم الرامية إلى منع تهريب المهاجرين والقضاء على الاتجار بالأشخاص ومكافحة أولئك الذين يستغلون الفئات الضعيفة.

وفي ضوء مناقشة اليوم وتركيزها على طالبي اللجوء السوريين، يود وفد بلدي أيضا أن يشدد على أن التحدي الذي تشكله شبكات مهربي الأشخاص والمتجرين بالبشر لا يقتصر على البحر الأبيض المتوسط. فالمناطق الأخرى، بما فيها المنطقة التي أنتمي إليها، جنوب شرق آسيا، ليست محصنة أمام هذه التحديات. ولذلك، فإننا مقتنعون بأن النتائج التي سنخرج بها من مداولاتنا اليوم ستساعد في نهاية المطاف في توجيه استجاباتنا على مستوى السياسات في معالجة الهجرة العالمية غير النظامية.

وقبل أن أختتم بياني، أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الأعضاء بأن حكومة بلدي تتخذ حاليا الخطوات اللازمة للوفاء بالتزامها بقبول ٣ ٠٠٠ لاجئ سوري، وهو ما أعلنه رئيس وزراء بلدنا لأول مرة أثناء المناقشة العامة للدورة السبعين (A/70/PV.22) وعلى الرغم من أن ماليزيا ليست طرفا في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، فإنها تدرك مسؤوليتها بصفتها عضوا في المجتمع الدولي عن تقديم المساعدة للشعب السوري في وقت الحاجة. ونحث جميع البلدان التي بوسعها القيام بذلك على النظر في اتخاذ خطوات مماثلة.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء أزمة اللاجئين الأخيرة المستمرة في البحر الأبيض المتوسط، نعتقد أنه من المهم وأن الوقت قد حان لأن يدرس المجتمع الدولي الحالة قيد النظر وأن يعالج محنة ومعاناة أولئك الذين يلتمسون اللجوء، والأهم من ذلك، أن يُقيم الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين في العالم وأزمات اللاجئين المحددة التي تنشأ بصفة دورية في أماكن مختلفة.

واليوم، أود أن أتناول نقطتين أرى أنهما في غاية الأهمية بخصوص الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي عامة، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، تناول المسألة في مجملها ومعالجتها.

أولا، بينما نسعى من أجل رعاية اللاجئين الحاليين على أبواب أوروبا وفي أماكن أخرى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في الاعتبار أنه لا بد من التعامل مع الأسباب الجذرية لهذه المشكلة المتفاقمة. ومن المهم للغاية أن نعترف بأن اللاجئين وطالبي اللجوء هم أعراض للمشكلة وليسوا المشكلة نفسها، وأن نتصرف وفقا لذلك. إن اللاجئين في حوض البحر الأبيض المتوسط اليوم يفرون من الحرب والصراع والعنف في ديارهم،

وهي أمور تمثل في المقام الأول نتائج للجرائم والفظائع التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وإذا لم نواجه تلك الجماعات بفعالية من خلال القضاء عليها ونزع مصداقية الأيديولوجيات المتطرفة التي تتغذى عليها، فإن أزمة اللاجئين، التي تتزايد باطراد، ستستمر بلا هوادة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفي هذا الصدد، فقد خرجنا بدروس من التاريخ الحديث والقديم على السواء. وفي ما يتعلق بالتاريخ الحديث، يوجد الآن شبه توافق في الآراء على أن التدخل العسكري في العديد من بلدان لشرق الأوسط خلال العقد المنقضي كان له دور كبير في إيقاظ وحش التطرف الذي كانت الأيديولوجيات التكفيرية قد غذته بالفعل على مدار عقود عديدة، وفي تهيئة ساحة مثالية لازدهاره. ومن ثم، ينبغي أن يكون أولئك الذين تجاهلوا القانون الدولي وانتهكوه قد أدركوا الآن أنهم من بين المسؤولين عن الحالة الحرجة التي نواجهها اليوم.

ومن حيث التاريخ البعيد، فإن طول أمد معاناة اللاجئين الفلسطينيين وبؤسهم غني عن البيان. فما دامت تلك الأزمة لم تعالج وظل الاحتلال الإسرائيلي، السبب الجذري للأزمة، قائماً، سيبقى ذلك الوضع مصدراً رئيسياً آخر لانعدام الاستقرار في المنطقة. والفظائع الإسرائيلية المرتكبة خلال العقود الأخيرة، مثل تلك التي ارتكبت في غزة في عام ٢٠١٤، أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، وهو نفس ما تؤدي إليه الفظائع التي ترتكبها جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) حالياً.

ثانياً، بصرف النظر عن أسباب أزمات اللاجئين، فإن طالبي اللجوء هم ضحايا فشل بعض الحكومات وسياساتها غير الحكيمة. ولذلك، ينبغي أن يكونوا دائماً تحت المسؤولية والحماية الدوليتين. ويجب أن يعنى المجتمع الدولي برعايتهم، بغض النظر عن هويتهم وحيثما كانوا. ويجب ألا يدخر المجتمع الدولي والأمم المتحدة جهداً من أجل مساعدتهم ودعمهم بحيادية وعلى أساس المبادئ الإنسانية. وللأسف، لم يكن ذلك هو الحال دائماً.

وخلال الأعوام الأخيرة، استضاف الكثير من البلدان النامية الملايين من اللاجئين وقدمت لهم الدعم بمواردها الشحيحة – دون أن يلتفت العالم إلى ذلك في الغالب. ومن جانبها، استضافت إيران ملايين اللاجئين الأفغان والعراقيين لعقود. وما زلنا نستضيف أكثر من مليون لاجئ في بلدنا بالحد الأدنى من الدعم أو الاهتمام أو المساعدة على الصعيد الدولي، أو بغير شيء من ذلك. ومعظم اللاجئين الذين يعيشون في إيران هم ضحايا الجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق.

في ضوء هذه الخلفية، وفي حالة المهاجرين في حوض البحر الأبيض المتوسط، شهدنا مؤخراً اهتماماً كبيراً للغاية فيما يتعلق بالتعامل مع تلك المشكلة. رأينا عدداً كبيراً من الاجتماعات والفعاليات الدولية المعنية بتلك المسألة، حتى إن مجلس الأمن اعتبر ذلك الوضع تهديداً للسلم والأمن الدوليين، واتخذ قراراً في هذا الشأن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومع سعادتنا لإيلاء المجتمع الدولي كل هذا الاهتمام للمشكلة، فإننا نعتقد أن كل اللاجئين وأزمات اللاجئين تستحق نفس الاهتمام وينبغي للمجتمع الدولي معالجتها على قدم المساواة. ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة تقديم المساعدة للاجئين كافة، بغض النظر عن هويتهم أو إلى أين يتوجهون. لا بد أن نتجنب الكيل بمكيالين في الحالات الإنسانية.

وفي هذا السياق، فإن جمهورية إيران الإسلامية تبقى عازمة على العمل مع المجتمع الدولي من أجل معالجة محنة اللاجئين، لا سيما ضحايا التطرف العنيف في الوقت الحاضر أساساً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٢/٤٩، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد جيلاني (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة التي تعقد في وقتها المناسب.

ونقاش اليوم يسلط الضوء على الشاغل العالمي الشديد إزاء ذلك النطاق غير المسبوق الذي بلغته أزمة الهجرة واللاجئين، فضلاً عن الحاجة الملحة لبذل جهد عالمي منسق لمعالجة كل جوانب الأزمة. وكما لاحظ العديد من المتكلمين، فإننا نواجه أعداداً متزايدة من النازحين قسراً، بسبب الحالات الطارئة الجديدة والمستمرة وحالات اللجوء التي يطول أمدها وغياب الحلول السياسية والدائمة. وهناك اليوم قرابة ٦٠ مليون شخص نزحوا بسبب الاضطهاد أو الحرب أو النزاع – وهو العدد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. ووفقاً لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن الأزمتين المتزامنتين في سوريا والعراق اقتلعتا أكثر من ١٥ مليون شخص، كما شرد حوالي مليوني شخص مؤخراً في اليمن ومنها. ونفس الأرقام الصادمة والقصص الفردية تنطبق على أزمات اللاجئين التي طال أمدها في أفغانستان والصومال وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وغيرها.

لقد ظل المجتمع الإنساني يحذر من أن نطاق العمليات الإنسانية لا يمكن أن يستمر وأن المجتمع الإنساني الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية، لا يمكنه توفير الحماية والمساعدة المنقذة للحياة الأساسية لتلك الأعداد من المهاجرين واللاجئين وكذلك للمجتمعات المضيفة لهم. هذا تحدٍ عالمي يتطلب استجابة عالمية واستراتيجية طويلة الأمد تعزز إنسانيتنا المشتركة وواجب حماية المهاجرين وتعزيز صمود المجتمع. نحن بحاجة إلى استجابة منسقة وشاملة وإنسانية للأزمة على شواطئ أوروبا وعلى حدودها، مع التركيز على توفير ممر آمن لمن يحتاج إلى الحماية الدولية.

وفي أعقاب الاعتداءات الإرهابية في باريس، حاولت بعض الأصوات تغيير دفة النقاش وإلقاء التبعة على اللاجئين أنفسهم. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن المهاجرين واللاجئين الضعفاء يفرون من نفس الرعب والصدمات التي يواجهونها بشكل يومي، وعاني بعضهم منها لأكثر من أربع أو خمس سنوات. ويستغل البعض تلك المأساة لترويج خطاب الكراهية وكره الأجانب والعنصرية وكراهية الإسلام، التي يغذيها وينشرها الجهل. وتلك الأعمال تتسبب في مزيد من الإقصاء والعنف، وبالتالي زيادة ضعف اللاجئين والمهاجرين. ومع ذلك، يجب أن نقدر أيضا جهد آلاف المتطوعين والمواطنين العاديين الذين يقدمون الطعام والكساء والمأوى والقبول عبر أوروبا كلها وعلى طول طرق الهجرة. وهؤلاء يستحقون منا الدعم والتشجيع والامتنان.

ونحن نتفق معكم تماماً، سيدي، على أن إنقاذ الأرواح وتوفير الحماية وصون كرامة الإنسان يجب أن يكون أولويتنا الأولى. ينبغي ألا نرضخ للأصوات التي تغذي التعصب وكره الأجانب والكراهية ضد اللاجئين وطالبي اللجوء. ونحن نردد تذكرة المفوض السامي غوتيريس ومؤداها أن:

”على الدول أيضا التزام بموجب القانون الدولي بتوفير الحماية للاجئين الفارين من النزاع والاضطهاد“.

علاوة على ذلك، فإن البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين تستحق منا المزيد من الدعم والتضامن. فالعبء الذي تتحمله جسيم لا من حيث الضغط على الخدمات والموارد والبنية التحتية فحسب، ولكن لعجزها أيضاً عن أن

توفر لهم الدعم المستدام والطويل الأجل، الأمر الذي يشكل تحدياً خطيراً لأمنها واستقرارها وللمنطقة بأسرها.

في هذا السياق، يشجعنا التقدم المحرز في المناقشة بشأن دعم البلدان المضيفة للاجئين كالأردن ولبنان وتركيا لتحسين حياة سكانها واللاجئين الذين تستضيفهم. وقدرة تلك البلدان ذات الدخل المتوسط على الوصول إلى صناديق التنمية والأسواق والأدوات المالية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف أساسية لإحراز تقدم بهذا الشأن. ونرحب في هذا الصدد بالمبادرات الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، وتقديم القروض الميسرة والمنح لتلك البلدان المضيفة.

يقف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية الـ ١٨٩ في طليعة العمل على تلبية احتياجات السكان المشردين على طول طريق الهجرة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد على حد سواء. وفي سورية، يخاطر متطوعو الهلال الأحمر العربي السوري الشجعان بحياتهم وأطرافهم ليقدموا المساعدات والخدمات الضرورية إلى المحاصرين في مناطق النزاع. وظل الهلال الأحمر التركي يقدم الدعم إلى ٠٠٠ ٢٧٥ لاجئ منذ عام ٢٠١٢، ويقود الصليب الأحمر الكرواتي تنسيق الاستجابة الحكومية والدولية في ذلك البلد. ويدير الصليب الأحمر الألماني ٣٧٥ مركزا للإيواء، وهي إجمالا تستضيف ٠٠٠ ١٢٠ شخص. ويساعد الاتحاد الدولي المهاجرين واللاجئين بتوفير الغذاء والمأوى والملابس والأغطية، فضلا عن الدعم النفسي والاجتماعي ويساعدهم في استعادة الروابط الأسرية طوال رحلتهم.

وأخيرا، على الرغم من أن الأزمة الحالية تفرض تحديات هامة، إلا أن علينا تذكر أن المهاجرين واللاجئين يقدمون أيضا إسهامات إيجابية في الثقافات والاقتصادات ويضيفون إلى حيوية المجتمعات في شتى أنحاء العالم. فقصة الهجرة عبر الزمن هي إلى حد كبير قصة التاريخ الإنساني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ١/٥١، المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول).

السيدة نويغباور (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت التي تركز على صنع القرار والإجراءات اللاحقة فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي، على إعطاء الكلمة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، باعتبارها المنظمة العالمية والمحايدة الوحيدة للتعاون بين أجهزة الشرطة، حيث تضم في عضويتها ١٩٠ بلدا، وتتيح الحصول على خدمات عملياتية مأمونة وتسعى إلى تعزيز الأخذ بأعلى معايير العمل الشُرطي والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون.

إن مهمة الانتربول لا تتماشى مع قيم الأمم المتحدة فحسب، بل إنها في صميم رؤيتها. ونحن مقتنعون بواجبنا في حماية واحترام المهاجرين واللاجئين – حمايتهم من شبكات التهريب، التي أشار إليها المتكلمون السابقون عدة مرات، التي تبتزهم وتستغلهم وتعرض حياتهم لخطر كبير.

غير أنه لا يمكن حماية اللاجئين واحترامهم إلا إذا كان هناك تمييز واضح بين الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. فكيف يمكننا تحقيق ذلك؟ إن مهمة الإنتربول هي أن تضع نفسها في خدمة الدول الأعضاء. فنحن نتبادل المعلومات العملياتية المتعلقة بالأساليب والموارد التي يستخدمها المجرمون. ويتم ذلك عن طريق جمع المعلومات عن وثائق السفر، وكذلك المعلومات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إن التشجيع السياسي القوي على زيادة استخدام أدوات وخدمات الإنتربول يمكن أن يحدث أثرا في الحاضر وفي المستقبل. وبذلك، أعني الاستخدام المنهجي لقواعد بيانات الإنتربول، وخاصة قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة وقاعدة البيانات الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب – للقيام بتعطيل حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود على نحو فعال. غير أنني أعني كذلك المساهمة في ألبوم صور الانتربول الخاص بالإرهابيين الأجانب للمساعدة في التعرف على المقاتلين الإرهابيين الأجانب في كل بلدان العالم.

إن قواعد بيانات الإنتربول العالمية التي تساهم فيها الدول الأعضاء توفر معلومات بالغة الأهمية للمجتمع الدولي عن طريق الإنتربول. ونوفر الحماية والاحترام للاجئين والمهاجرين من خلال سد الطريق أمام الإرهابيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي ضوء ذلك، يصبح ضروريا الاستخدام المنهجي لقدرات الإنتربول الشُرطية. ويشير قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بوصفها أفضل منتدى عالمي لتبادل المعلومات، ونحن الآن بحاجة إلى تغذية قاعدة بيانات هذا المنتدى بشكل أكبر.

واسمحوا لي أن أختتم بالاقتباس من الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، السيد ستوك.

”حتى الآن، كان رفض تبادل المعلومات لا يعني سوى المغامرة. أما اليوم، فإنه يعني خوض غمار مخاطر كبيرة طوعا“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

لقد عرفنا الصعوبات الهائلة التي تواجه اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين، لا سيما في منطقة البحر المتوسط، من خلال هذه المناقشة وجلستنا غير الرسمية بشأن الأزمة العالمية. وعرفنا أيضا التحديات التي تواجهها العديد من البلدان، وكذلك المسؤوليات القانونية والأخلاقية التي يجب على الجميع القيام بها. وما يبعث على الاطمئنان أن الكثير جدا من البلدان تتفق حول ضرورة حماية الأشخاص المعرضين للخطر ومعالجة الأسباب الجذرية للتشريد. غير أن الوفاء بذلك الالتزام يتطلب المزيد من القيادة والمزيد من العمل والمزيد من الموارد.

لقد وضع لنا الأمين العام خارطة طريق لتمكيننا من التصدي لهذه الأزمة. ويجب أن تنجح محادثات فيينا في إنهاء النزاع في سورية. وبالمثل، فإن إنهاء النزاعات الأخرى في جميع أنحاء العالم أمر ملح. وسيعقد مؤتمر لإعلان التبرعات بشأن الأزمة الإنسانية السورية في لندن في شباط/فبراير. وستعقد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤتمرا خاصا بشأن إعادة التوطين في آذار/مارس حول الأشخاص المشردين نتيجة النزاع السوري والعنف في المنطقة.

وفي مواجهة الأخطار المتزايدة الناجمة عن الإرهابيين، يجب على جميع الدول الأعضاء تقديم التزامات واضحة تظهر وحدتها وتضامنها. وفي أيار/مايو، سيكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة للعالم للتوحد حول صفقة جديدة للعمل الإنساني. ومن المهم أن تشرك العملية التحضيرية لمؤتمر القمة جميع الدول الأعضاء على نحو فعال. ولذلك، أتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها وكيل الأمين العام أوبراين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أعقاب مؤتمر القمة، سأنظم مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى في تموز/يوليه يمكن أن تناقش الدول الأعضاء خلالها، من بين أمور أخرى، نتائج مؤتمر القمة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وأخيرا، أعلن الأمين العام عن اعتزامه عقد مؤتمر قمة بشأن إدارة تنقل المهاجرين واللاجئين بأعداد كبيرة في أيلول/سبتمبر. وهو يأمل كذلك في تقديم تقرير إلى الجمعية

العامة قبل انعقاد ذلك المؤتمر. وخلال الفترة القادمة، سأواصل التعاون مع الأعضاء بشأن أفضل السبل للدفع بكل ذلك قدما.

وبذلك، أود أن أشكر جميع الممثلين على مشاركتهم في هذه المناقشة.

طلب عدد من الممثلين الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلَى بها في إطار ممارسة حق الرد تُحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): لا عجب في ما سمعناه من ممثل سلطة احتلال (انظرA/70/PV.60) تمعن في ارتكاب أبشع أنواع الإرهاب والإجرام والقتل بحق الشعب العربي في فلسطين المحتلة وسوريا ولبنان. ولديها من انتهاكات حقوق الإنسان ما تقشعر له الأبدان وما لا تتسع له وثائق الأمم المتحدة منذ إنشائها، من قتل للسكان وتهويد للأرض، واعتداءات على المقدسات المسيحية والإسلامية، ومصادرة وهدم وتدمير بيوت وممتلكات الفلسطينيين والسوريين في الجولان المحتل، وحرمانهم من حقوقهم التي نصت عليها كل الأعراف والقوانين الدولية.

لن أطيل، ولن أقتبس. ولن أستذكر شواهد بعيدة عن الوجه القبيح لهذا الاحتلال.

فأنا شخصيا شاهد حي على ٤٧ عاما من بشاعة ووحشية الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل. فأنا ولدت ونشأت، حتى السادسة من عمري، في الجولان السوري المحتل إلى أن جاء هذا الاحتلال ليشطر عائلتي وأهلي وأهالي الجولان السوري المحتل إلى جزأين، جزء يقيم اليوم داخل الوطن الأم، سورية، وجزء لا يزال يعيش في الجولان السوري المحتل. وكلا الجزأين يتعرض لأسوأ ممارسات القهر والظلم التي لم يشهد التاريخ مثيلا لها على يد احتلال إسرائيلي بغيض، يحرم الأم التي تعيش داخل الجولان السوري المحتل من رؤية أبنائها في الوطن الأم، سورية، ويحرم الابن الذي يعيش في الوطن الأم، سورية، حتى من أبسط حقوقه في إلقاء النظرة الأخيرة على نعش والده والمشاركة في تشييعه. ويحرم كل أبناء الجولان السوري المحتل على ضفتي الوطن من التواصل واللقاء و لم الشمل منذ عام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا.

لم يذكر لنا ممثل الاحتلال، الذى ذرف دموع التماسيح على الطفل السوري الذي تحدث عنه في بيانه، الأطفال السوريين الرازحين تحت الاحتلال في الجولان السوري المحتل منذ عدة عقود. فأولئك الأطفال يعانون يوميا من جرائم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته لأبسط حقوقهم في الحياة والتعليم والغذاء والمياه. ناهيك عن المعاناة المستمرة نتيجة زرع إسرائيل لكل أنواع الألغام الفتاكة والقنابل العنقودية في أراضي الجولان المحتل. وهي الألغام التي أودت بحياة أكثر من ٢٠٠ طفل سوري وإصابة أكثر من ٣٠٠ طفل في الجولان بإعاقات دائمة.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي منغمسة سلبا في تأجيج العنف في سورية، وذلك من خلال تقديم كل أشكال الدعم للمجموعات الإرهابية المسلحة، كجبهة النصرة الإرهابية، وتسهيل عبورهم عبر منطقة الفصل في الجولان ومعالجة جراحهم في المشافي الإسرائيلية، وهو أمر وثقه تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2014/401).

إن الأسلوب الذي يتبعه ممثل الاحتلال لن يمكنه من محو السجل الإرهابي الأسود لإسرائيل وانتهاكاتها أيضا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة منذ إنشائها، وحري به أن يلتزم الصمت، وإن تكلم، أن يعلن مسؤولية سلطاته عن سجلها الإجرامي الإرهابي.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن خيبة أمل وأسف وفد بلدي بالنظر إلى حقيقة أنه خلال هذه المناقشة، ورغم محاولة الوفود المشاركة أن تسهم مساهمة كبيرة في الموضوع، فقد واصل ممثل أذربيجان عادته المؤسفة المتمثلة في استخدام الجلسات العامة للجمعية العامة في دعاية بلده المعادية لأرمينيا. ربما لم يبلغ على النحو الواجب بشأن الاجتماع وموضوعه والغرض منه، إذ أن أذربيجان دائما ما تجد سبيلا لإساءة استغلال موضوع الاجتماع لصالح البند الوحيد على جدول أعمالها. وبينما ننظر في بند جدول أعمال اليوم، ربما تود إبلاغ الجمعية العامة عن تمويلها التفصيلي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا/داعش، المتاح عنه معلومات على نطاق واسع من مصادر دولية.

وإذ أنني أخذت الكلمة، أود أن أبلغ الجمعية بأن أرمينيا قد خطت خطوات واسعة لاستيعاب أكثر من ٠٠٠ ٧٠ لاجئ من سورية، وأنها تبذل قصارى جهدها لتيسير إدماجهم الكامل في أرمينيا.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): إن وفدي يأخذ الكلمة لممارسة حق الرد على التعليقات التي أدلى بها وفد أرمينيا.

في البداية، أرفض رفضا قاطعا الادعاءات المطروحة ضد بلدي من جانب ممثل أرمينيا. إن التزام أذربيجان بمكافحة الإرهاب والمبادئ الإنسانية ليس هو المسألة. بل إن سياسة أرمينيا المستمرة لإعادة التوطين غير المشروعة للأرمن السوريين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة هي المسألة ذات الصلة في الوقت الراهن. إن حكومة أرمينيا تشجع بنشاط إعادة توطين الأرمن السوريين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة منذ بداية الصراع في سورية. وفي زيارة إلى خانكيندي، قال رئيس وزراء أرمينيا السابق تيغران سركسيان،

”نتوقع أن يكون هناك تدفق لأعداد كبيرة من اللاجئين من مدينة حلب. من الواضح أن علينا أن نكون مستعدين لتطورات من هذا القبيل من أجل استضافة الأرمن السوريين.“

ووفقا لما ذكره رئيس الوزراء السابق سركسيان، ينبغي أن يكون بإمكان الأرمن السوريين الفرار من الحصار والذهاب إلى أرمينيا، وأن المسألة كانت قيد المناقشة مع ما يسمى بسلطات منطقة ناغورني – كاراباخ. غير أنه في أيار/مايو ٢٠١٢، فإن ممثل النظام الانفصالي الذي أنشأته أرمينيا في منطقة ناغورني – كاراباخ التابعة لأذربيجان، روبرت ماتيفوسيان قال،

”أعيد توطين ست أسر في كوفاسكان. ونتوقع تدفق المزيد، مع تفاقم الحالة في سورية.“

وأشير إلى أن كوفاسكان هي مقاطعة زانغيلان التابعة لجمهورية أذربيجان.

وعلى نحو ما ذكر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، استقرت أسر أرمينية قادمة من سورية في بردزور، وهي مقاطعة لاتشين، وأعربت ما يسمى بسلطات بردزور عن استعدادها لاستضافة كل الأرمن السوريين الراغبين في الاستقرار في المقاطعة. وفي العديد من المقابلات، أكد اللاجئون السوريون أن ما يسمى بسلطات منطقة ناغورني – كاراباخ وفرت لهم الأراضي والمنازل والموارد. وابتداء من عام ٢٠١٣، بلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين في مقاطعة لاتشين الأذربيجانية وحدها ٨٥٧ فردا.

ولا تقتصر سياسة إعادة التوطين حصريا على مقاطعة لاتشين واللاجئين السوريين. إنها تمتد أيضا لتشمل اللاجئين العراقيين. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، قالت ما يسمى بسلطات النظام الانفصالي العميل الذي أنشأته أرمينيا،

”لا يمكن للشعب الأرميني ألا يكترث لما يحدث الآن بحق الإيزيديين. إن الإيزيديين هم الوحيدون الذين أصبحوا جزءا لا يتجزأ من الشعب الأرميني. لذلك فإن جمهورية ناغورني – كاراباخ على استعداد لاستقبال اللاجئين الإيزيديين.“

علاوة على ذلك، وكما ذكرت التقارير، تقوم أرمينيا بتجنيد المرتزقة من سورية للعمليات العسكرية. وفي بيانه، ذكر اللاجئ السوري آرتين ألماغيان،

”إن جميع الأرمن السوريين دون استثناء لديهم خبرة واسعة في العمليات العسكرية. وأنا على ثقة بأنني أستطيع أن أؤكد أن كل واحد منهم على استعداد للقدوم إلى أرمينيا وتبادل معرفته وخبرته وتطبيق هذه المعارف للدفاع بشكل حازم عن أراضينا ضد العدو“.

وممن أكدوا أيضا تجنيد أرمينيا للمرتزقة يانا ميكايلان، الرئيسة المزعومة لاتحاد المحاربين القدامى في حرب ناغورنو – كاراباخ، وممثلون عن المجتمع المدني الأرميني، بمن فيهم السيد فان مارتيروسيان.

وما تدعوه أرمينيا كوفساكان هي منطقة زانغيلان التابعة لجمهورية أذربيجان. وما تدعوه أرمينيا بردزور هي منطقة لاتشين التابعة لجمهورية أذربيجان. إن احتلال منطقة زانغيلان التابعة لأذربيجان هو أمر تم الاعتراف به وإدانته في قرار مجلس الأمن ٨٨٤ (١٩٩٣). والمنطقة التي تسميها أرمينيا آرتساخ هي إقليم ناغورنو – كاراباخ التابع لجمهورية أذربيجان، وهو ما أعادت تأكيده قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). وتسعى أرمينيا، من خلال توسيع المستوطنات غير الشرعية والأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، إلى زيادة النمو الطبيعي للسكان وفرض تغيير ديمغرافي. وتشكل تلك الأعمال غير القانونية انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاتها الإضافية. وينبغي تحميل أرمينيا، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن ذلك.

إن سياسات أرمينيا المتمثلة في إعادة التوطين والأعمال غير المشروعة المتصلة بها تؤثر سلبا على تسوية النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان على منطقة ناغورنو – كاراباخ. ومن خلال تشجيع سياسات إعادة التوطين، تمنع أرمينيا المواطنين الأذربيجانيين من الوصول إلى ممتلكاتهم ومتعلقاتهم في الأراضي الأذربيجانية المحتلة وتحرمهم من حقهم في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة.

وقد دعا مجلس الأمن، عبر القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣)، حكومة أرمينيا إلى استخدام نفوذها لضمان امتثال الأرمن في منطقة ناغورنو – كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان، وذلك بغرض كفالة عدم حصول القوات المشاركة على الوسائل اللازمة لمواصلة توسيع نطاق حملتها العسكرية. ومن الناحية العملية، وفي انتهاك للقانون الدولي، تواصل أرمينيا بصورة غير مشروعة احتلال جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان والسيطرة عليها، في حين تستغل الأوضاع المأساوية التي يعيشها اللاجئون السوريون.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): بإيجاز، تفهم أذربيجان مسألة المرتزقة أكثر من أي دولة أخرى، لأن مئات الأذربيجانيين، وكما ذكرت في بياني الأول، يقاتلون الآن في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

وفيما يتعلق بتسوية النزاع في ناغورنو – كاراباخ، فإن من دواعي أسفي أن أذربيجان لم تحصل على معلومات مُضللة بشأن موضوع جلسة اليوم فحسب، ولكن أيضا بشأن وجود منتدى لمعالجة النزاع في ناغورنو – كاراباخ. وهو

مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وليس الجلسات العامة للجمعية العامة. ولذلك، أشجع ممثلة أذربيجان بشدة على ادخار شيء من الدعاية المضادة لأرمينيا التي نشرتها هنا في الجمعية العامة، ومعالجة هذه المسألة في المنتدى المناسب.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أصبح الإنكار وعدم الاتساق نمط سلوك شائع يمكن التنبؤ به لوفد أرمينيا. فهو ينفي الاحتلال، في حين أن قيادة بلده تعتز بمشاركتها الشخصية في الاستيلاء على الأراضي الأذربيجانية. وهو يدعي استقلالية النظام الانفصالي العميل، الذي أنشأته أرمينيا في منطقة ناغورنو – كاراباخ المحتلة التابعة لأذربيجان، في حين أن جميع الشخصيات الرئيسية في النظام العميل الذي أنشأته أرمينيا بصورة غير مشروعة في منطقة ناغورنو – كاراباخ المحتلة التابعة لأذربيجان هم في الواقع أدوات للنظام السياسي في أرمينيا، بمن فيهم الرئيس الحالي لأرمينيا.

وتتكلم أرمينيا، التي نصَّبت نفسها نصيرة لحقوق الإنسان، باستفاضة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الأخرى. بيد أن أرمينيا، من الناحية العملية، هي الدولة التي تحتل أراضي أذربيجان بصورة غير مشروعة منذ عشرات السنين، وتستخدم القوة لإنكار سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية، وقامت بأعمال تطهير عرقي وشردت حوالي مليون أذربيجاني قسرا من أجل إقامة مجتمع أحادي العرق. وعلى الرغم من أن أرمينيا تقر بالجرائم التي ارتكبتها ضد أذربيجان، وخاصة مذبحة خوجالي، إلا أنها تنكر مسؤوليتها وقد تمكنت من الإفلات من العقاب لعقود.

إن الاحتلال غير المشروع والديمقراطية نقيضان. وذبح المدنيين والتطهير العرقي لا يتوافقان مع احترام حقوق الإنسان. واستخدام اللاجئين السوريين البائسين لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية أمر غير أخلاقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٠من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أختتم، أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الثانية.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على توصية المكتب بأن تنتهي اللجنة الثانية من أعمالها في موعد غايته الأربعاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أن رئيس اللجنة الثانية أبلغني بأن اللجنة تطلب تمديد فترة عملها حتى يوم الإثنين، ٧ كانون الأول/ديسمبر، على أساس أن ذلك من شأنه أن يسهل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع قرارات قيد النظر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الإثنين، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.